

أثر التركيز في التسهيلات الائتمانية على المخاطر المصرفية

(دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية السورية)

The Impact of the Concentration in Credit Facilities on the Banking

Risks

An Empirical Study on Syrian Conventional Banks

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير البحثي في علوم الإدارة

اختصاص: مالية ومصارف

إعداد الطالب

احمد فؤاد الشاطر

إشراف

الدكتور ياسر كفا

العام الدراسي: 2021-2022

((لا تعبر هذه الدراسة إلا عن وجهة نظر معدها، ولا يتحمل المعهد أية مسؤولية جراء هذه الدراسة))

الإهداء

إلى عائلتي الحبيبة

إلى أساتذتي المربين الأفاضل

إلى الزملاء والزميلات

إلى روح جدتي "رحمها الله"

أهدي لكم رسالة الماجستير هذه

سائلا المولى - سبحانه وتعالى - أن تُكَلِّلَ جهودي بها بالتوفيق والقبول.

الشكر

مما يسرني أن أتقدم بجزيل التقدير والامتنان والشكر للسادة أعضاء لجنة مناقشة الرسالة لما قدموه لي من

ملاحظات قيمة أثرت الرسالة وزادت من قيمتها العلمية وأخص بالشكر مشرفي العزيز على جهوده وتوجيهه

خلال فترة إعداد الرسالة. كما وأشكر الأساتذة الذين كان لهم دور في تعليمي، وأتقدم بخالص الامتنان لإدارة

المعهد لدعمها المستمر.

ملخص

هدفت الدراسة الحالية لمعرفة أثر التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية وأصناف العملاء وأنواع التسهيلات على المخاطر المصرفية لدى عينة الدراسة وهي البنوك التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية. تم قياس المخاطر بعدة مقاييس هي نسبة كفاية رأس المال، نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول، نسبة التعثر، ونسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض.

تكونت عينة الدراسة من 10 بنوك تقليدية سورية خاصة حيث تم الاعتماد على القوائم المالية لهذه البنوك في جمع البيانات. وامتدت فترة الدراسة من عام 2010 حتى عام 2020. فيما يخص طرق قياس المتغيرات فقد تم قياس نسب التركيز الائتماني حسب القطاع الاقتصادي وأصناف العملاء ونوع التسهيل بالاعتماد على مؤشر هيرشمان HHI للمتغيرات المستقلة، أما المتغيرات التابعة فقد تم قياس نسبة كفاية رأس المال وهي نسبة مجموع رأس المال التنظيمي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، ونسبة تغير أسعار الفائدة التي تحتسب كنسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول، ونسبة التعثر وهي التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية وأخيراً، نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض.

أشارت نتائج الدراسة بالاعتماد على اختبار انحدار البيانات المقطعية (Panel Data) لوجود أثر احصائي ذو دلالة معنوية لنسبة التركيز حسب القطاع الاقتصادي وأصناف العملاء على نسبة كفاية رأس المال التي لم يكن للتركز حسب نوع التسهيل أثر عليها، ولم يكن هنالك أثر للتركز حسب القطاع الاقتصادي وأصناف

العملاء ونوع التسهيل على نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول، وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي وأصناف العملاء ونوع التسهيل على نسبة التعثر وبينما لم يتم الإشارة لوجود أثر للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي ونوع التسهيل على نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض، والتي أثبتت أثر التركيز حسب أصناف العملاء عليها. في ضوء ذلك كانت أهم توصيات الدراسة لأصحاب القرار المصرفي بزيادة التنوع في عمليات المنح على جميع المستويات والعمل على تحليل التسهيلات الائتمانية بشكل مستمر بناءً على العوامل الاقتصادية بصورة تتناسب مع التقلبات في المخاطر.

الكلمات المفتاحية: التسهيلات الائتمانية، التركيز الائتماني، المخاطر المصرفية، البنوك.

Abstract

The current study aimed to find out the impact of the independent variables represented by the concentration in the credit facilities portfolio at the level of economic sectors, types of clients and types of facilities, on the banking risks in the study sample, which are the commercial banks operating in the Syrian Arab Republic. Risk was measured by several measures, namely, the capital adequacy ratio, the ratio of the difference between interest rate sensitive assets and liabilities (the gap) to total assets, default ratio, and the ratio of the expected credit loss allowance to total loans.

The research sample was consisted of 10 private Syrian conventional banks, where the financial statements of these banks were relied on for data collection. The study period extended from 2010 till 2020. With regard to the methods of measuring variables, the credit concentration ratios were measured by economic sector, customer types, and facility type, based on the Hirschmann Index for independent variables, and with regard to the dependent variable, it was measured according to the capital adequacy ratio, which is the ratio of the total Regulatory capital to total risk-weighted assets, the rate of change in interest rates which is calculated as the ratio of the difference between interest rate sensitive assets and liabilities (the gap) to total assets, and finally, the default ratio which is the ratio of the nonperforming facilities to total credit facilities, and the ratio of the expected credit loss allowance to total loans.

The results of the study, based on the panel data regression test, indicated the presence of a statistically significant effect of the concentration ratio by economic sector and types of clients on the capital adequacy ratio while there was not a significant effect of the concentration by type of facilities on it, and there was no effect of the concentration by economic sector, types of clients

and type of facilities on the ratio of the difference between interest rate-sensitive assets and liabilities (the gap) to the total assets. Also, the study concluded that there is a significant effect of concentration in the credit facilities portfolio at the level of the economic sector, types of clients, and types of facilities on the default rate, and finally, there is not a significant effect of the concentration at the level of the economic sector and types of facilities on the expected credit losses to the total loans while the results have proven the impact of the concentration by types of clients on it. In light of this, the study's most important recommendations for banking decision makers were to increase the diversification in grant operations at all levels and to continuously work on analyzing credit facilities on economic factors in a manner commensurate with fluctuations in risks.

Keywords: Credit facilities, Credit Concentration, Bank risk, banks.

جدول المحتويات

الإهداء	ب
الشكر	ج
ملخص	د
Abstract	و
قائمة الجداول	ك
قائمة الأشكال	ل
الفصل الأول الإطار العام للدراسة	1
المقدمة	1
الدراسات السابقة	3
الدراسات العربية	3
الدراسات الأجنبية	7
مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	11
أهمية الدراسة	13
أهداف الدراسة	14
فرضيات الدراسة	15
مجتمع الدراسة	17
عينة الدراسة	17
حدود الدراسة	17
متغيرات الدراسة	18
الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة	19
المبحث الأول: مفهوم الائتمان المصرفي	20

20	تعريف الائتمان المصرفي
22	أهمية الائتمان المصرفي
22	أنواع التسهيلات المصرفية
26	المبحث الثاني: التركيز، مفهومه، قياسه
26	مفهوم التركيز والتركز الائتماني
27	أنواع التركيز الائتماني
28	طرق قياس التركيز الائتماني
30	المبحث الثالث: المخاطر المصرفية، أنواعها، مسبباتها
30	ماهية المخاطر المصرفية
31	أنواع المخاطر المصرفية ومسبباتها وعلاقتها بالتركز
31	المخاطر المالية
35	المخاطر غير المالية
37	مفهوم تركيز المخاطر
40	الفصل الثالث الدراسة العملية
40	المنهجية
40	أسلوب وتصميم الدراسة
41	مجتمع الدراسة
44	بيانات عامة عن البنوك عينة الدراسة
45	تركيزات البنوك
52	التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات
52	الإحصاء الوصفي

55	دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة
58	اختبار الفرضيات
92	الاستنتاجات والتوصيات
92	الاستنتاجات
94	التوصيات
97	المراجع
97	المراجع العربية
100	المراجع الأجنبية

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (1)	بيانات عامة عن البنوك	44
جدول (2)	نسب التركيز الائتماني على مستوى القطاع الاقتصادي	46
جدول (3)	نسب التركيز الائتماني على مستوى أصناف العملاء	48
جدول (4)	نسب التركيز الائتماني على مستوى نوع التسهيل	50
جدول (5)	الإحصاء الوصفي للقيم (نسب المتغيرات)	52
جدول (6)	مصفوفة الارتباط	56
جدول (7)	معامل التباين	59
جدول (8)	نتائج اختبار الفرضية الأولى	60
جدول (9)	نتائج اختبار الفرضية الثانية	63
جدول (10)	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	66
جدول (11)	نتائج اختبار الفرضية الرابعة	68
جدول (12)	نتائج اختبار الفرضية الخامسة	70
جدول (13)	نتائج اختبار الفرضية السادسة	72
جدول (14)	نتائج اختبار الفرضية السابعة	74
جدول (15)	نتائج اختبار الفرضية الثامنة	77
جدول (16)	نتائج اختبار الفرضية التاسعة	80
جدول (17)	نتائج اختبار الفرضية العاشرة	83
جدول (18)	نتائج اختبار الفرضية الحادية عشر	85
جدول (19)	نتائج اختبار الفرضية الثانية عشر	88
جدول (20)	ملخص نتائج اختبار الفرضيات	90

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الجدول
40	مصادر تركيز المخاطر في القطاع المصرفي	الشكل (1)

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

تلعب المؤسسات المصرفية دوراً مهماً في اقتصاديات الدول حيث تقبل مدخرات العملاء على شكل ودائع وتقوم بإعادة توجيه قسم كبير منها في شكل تسهيلات ائتمانية لصالح كافة القطاعات الاقتصادية وذلك لتمويل أعمالها والحفاظ على استمراريتها في بيئة اقتصادية معقدة للغاية، وبذلك يمكن اعتبار الائتمان بأنه أهم مقومات البنوك التجارية. إن لمحفظة القروض مكانة كبيرة لدى البنوك، لأن معظم دخلها يأتي من أنشطة الإقراض وبالتالي هذا يفسر سبب توجه البنوك لعمليات الائتمان وذلك لانعكاسها على مركزها المالي، والذي يتأثر بدوره بمجموعة من المتغيرات.

من ناحية أخرى، لقد أملت عدة أزمات مالية بالبنوك التجارية مع مرور الزمن، منها أزمة الكساد الكبير بالإضافة إلى أزمة عام 2008، والتي أثرت على العالم بأسره وجميع القطاعات، وذلك دفع المؤسسات الدولية والاقتصادية والمالية لدراسة مسببات هذه الأزمات لإيجاد الحلول والضمانات الاستباقية منعا لتكرار مثل هذه الأزمات والتي كان أهمها تركيز الائتمان والمخاطر المرتبطة به.

تعد مخاطر التركيز من أهم مسببات الخسائر الفادحة للبنوك حيث أنها تؤثر في قدرتها على مواصلة أعمالها وأنشطتها المالية لتمويل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين إضافة إلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتهم تجاه

المودعين. تحتاج البنوك في إدارة محافظها الائتمانية إلى الموازنة بين التركيز والتنويع، ويجب أن تكون على دراية أن توزيع المحفظة يتطلب خبرة في مجالات مختلفة وفهماً لإمكانية وجود مخاطر التركيز داخل وخارج بنود الميزانية العمومية وإضافة إلى أن تكاليف التنويع قد تؤثر سلباً على العوائد.

تحدث مخاطر تركيز الائتمان عندما تكون القروض متركزة في قطاع معين من الاقتصاد أو مجموعة من القطاعات التي تباطأت أعمالها، وهذا يعتبر أمر مخوف بالمخاطر بشكل خاص بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية حيث كانت مخاطر تركيز الائتمان السبب المحدد للعديد من حالات الضائقة المالية للبنوك في جميع أنحاء العالم. هذا بدوره يتطلب من البنك المركزي أن يتفهم هذه القضية بشكل كامل ويمارس وظائفه الإشرافية وفقاً لأحدث الأطر والمعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل.

في ضوء ما تقدم، تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد أثر تركيز الائتمان على مستوى القطاع الاقتصادي وأصناف العملاء ونوع التسهيل على المخاطر للبنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.

1-1 الدراسات السابقة

نستعرض فيما يلي مجموعة من الدراسات السابقة من البيئتين العربية والأجنبية والتي تتعلق بموضوع الدراسة ومتغيراتها.

الدراسات العربية

- دراسة الطائي، سجي، (2013م)، بعنوان "أثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ورأس مال

المصارف التجارية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر التركيز الائتماني لدى المصارف التجارية حسب القطاع الاقتصادي على ربحية ورأس مال هذه المصارف. تضمنت عينة الدراسة كل من بنك الإسكان الأردني والبنك الأردني الكويتي في الفترة بين 2010 و2011، استخدم الباحث مؤشر Herfindahl-Hirschman لقياس درجة التركيز القطاعي لمحفظه القروض بالإضافة إلى نسبة صافي الفوائد في محفظة القروض لقياس ربحية المحفظة. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين درجة التركيز القطاعي في محفظة القروض وربحية المحفظة، فضلاً عن وجود علاقة عكسية قوية بين درجة التركيز القطاعي في محفظة القروض ورأس مال المصارف التجارية.

- دراسة علي، غذوان (2015) بعنوان "أثر تركيز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية

على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تركيز المحفظة الائتمانية للمصارف في مستوى القطاع الاقتصادي وفي مستوى خطوط الأعمال في أدائها، إذ تضمنت عينة البحث ستة مصارف تقليدية خاصة مدرجة في سوق

دمشق للأوراق المالية. درست بيانات هذه المصارف خلال المدة الممتدة من بداية الربع الأول للعام 2010 إلى نهاية الربع الثاني للعام 2014. اعتمدت الدراسة على مؤشر Herfindahl-Hirschman لقياس تركيز المحفظة الائتمانية، وعلى نسبة Tobin's q لقياس أداء المصارف عينة البحث. أظهرت نتائج الدراسة أن تركيز المحفظة الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي وعلى مستوى خطوط الأعمال يؤثر بشكلٍ دالٍ معنوياً في أداء المصارف، والعلاقة التي تربط هذا التركيز بأداء المصارف هي علاقة طردية. كما أظهرت نتائج الدراسة أن أثر تركيز المحفظة الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي في أداء المصارف لا يختلف بشكلٍ معنوي عن أثر تركيز المحفظة الائتمانية على مستوى خطوط الأعمال في أداء هذه المصارف.

- دراسة احمد، يوسف، (2015)، بعنوان "أثر التركيز في التعرضات الائتمانية على ربحية ومخاطر

الائتمانية للمصارف الإسلامية"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر التركيز في التعرضات الائتمانية على حسب القطاع الاقتصادي على ربحية ومخاطر الائتمانية للمصارف الإسلامية، تضمنت عينة البحث أربعة مصارف إسلامية في مصر في الفترة بين 2011 و 2015 ودرست نسب التركيز في التسهيلات الائتمانية وفق القطاعات الاقتصادية حسب المعاملات الإحصائية. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية بين نسب التركيز في التسهيلات الائتمانية والمخاطر الائتمانية وقد تبين أن القطاع التجاري هو الأكثر خطراً، كما تبين وجود علاقة ذو دلالة احصائية وعكسية بين التركيز في التسهيلات الائتمانية وربحية المصارف الإسلامية.

- دراسة فائق، آفين، (2015)، بعنوان "أثر تنوع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة"

هدفت الدراسة الى معرفة أثر تنوع محفظة القروض في عائد المحفظة ومخاطرها في المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي السوري (6 مصارف تجارية خاصة عاملة في القطاع المصرفي في سورية في

الفترة بين 2009-2012) وتم الاعتماد على البيانات الربعية للقوائم المالية، وتوصلت الدراسة الى أن تنوع محفظة القروض يؤثر معنوياً في عائد المحفظة في كلٍ من مصرفي بيبيلوس وبيمو، في حين لا يؤثر تنوع محفظة القروض معنوياً في عائد محفظة القروض في كلٍ من المصارف عودة، سورية والخليج، العربي، الدولي. كذلك توصلت الدراسة الى أن تنوع محفظة القروض يؤثر معنوياً في مخاطر المحفظة في كلٍ من مصرفي بيبيلوس وسورية والخليج، في حين لا يؤثر تنوع محفظة القروض معنوياً في مخاطر محفظة القروض في كلٍ من المصرف بيمو، عودة، العربي والدولي.

- دراسة سليمانى احمد، (2016)، بعنوان "أثر التركيز الائتماني وفق القطاع الاقتصادي على المخاطر الائتمانية"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر كل من التسهيلات الائتمانية الممنوحة الى القطاعات الاقتصادية على المخاطر الائتمانية، حيث تألفت عينة البحث من 15 مصرف، وتم استخدام السلاسل الزمنية وتبين عدم وجود فروق معنوية بين التركيزات الائتمانية وفق القطاع الاقتصادي على المخاطر الائتمانية، إضافة الى عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للقطاع الزراعي والصناعي والأفراد على المخاطر الائتمانية، ووجود أثر ذو دلالة احصائية للقطاع التجاري على المخاطر الائتمانية.

- دراسة المملوك أنس، (2020)، بعنوان "أثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر

المصارف (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الخاصة في سورية)"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر تركيز المحفظة الائتمانية للمصارف في مستوى القطاع الاقتصادي، حيث طُبقت على المصارف الإسلامية الخاصة في سورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ودرست بيانات هذه المصارف خلال المدة الممتدة من العام 2011 إلى نهاية عام 2018 من خلال الاعتماد على مؤشر $HHI - Herfindahl-Hirschman$ لقياس تركيز المحفظة الائتمانية. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة

طردية بين درجة التركيز الائتماني القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف عينة البحث فضلاً عن عدم وجود علاقة بين درجة التركيز الائتماني القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية وربحية المحفظة إضافة إلى وجود علاقة طردية بين درجة التركيز القطاعي وأداء المصارف عينة الدراسة.

- دراسة جوخدار، ألى، (2021)، بعنوان "التنوع في التسهيلات الائتمانية وأثره في ربحية المصارف ومخاطرها الائتمانية (دراسة تطبيقية على المصارف السورية التقليدية الخاصة)"

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة أثر تنوع التسهيلات الائتمانية وفقاً للقطاع الاقتصادي، ووفقاً لنوع العميل في ربحية المصارف السورية التقليدية الخاصة ومخاطرها الائتمانية، خلال الفترة الممتدة من الربع الأول من عام 2011 - إلى الربع الرابع من عام 2018. لتحقيق هدف الدراسة تم توظيف مؤشر هيرشمان مقياساً لتنوع محفظة التسهيلات الائتمانية؛ وتوظيف كلٍّ من معدل العائد على الأصول وهامش الفائدة الصافي مقياسين للربحية؛ ونسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة مقياساً للمخاطر الائتمانية. ولاختبار الفرضيات تم توظيف تحليل البيانات المقطعية. وقد خلصت الدراسة إلى أن تنوع التسهيلات الائتمانية وفقاً للقطاع الاقتصادي ووفقاً لنوع العميل لا يؤثر معنوياً في ربحية المصارف السورية التقليدية الخاصة، كما توصلت إلى وجود أثر إيجابي لتنوع محفظة التسهيلات الائتمانية وفقاً لنوع العملاء في المخاطر الائتمانية للمصارف السورية التقليدية الخاصة، إضافة إلى وجود أثر سلبي لتنوع محفظة التسهيلات الائتمانية وفقاً للقطاع الاقتصادي في المخاطر الائتمانية للمصارف السورية التقليدية الخاصة. واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها الاستمرار بتطبيق استراتيجية تنوع محافظ التسهيلات الائتمانية وفقاً للقطاعات الاقتصادية في المصارف السورية التقليدية الخاصة.

الدراسات الأجنبية

- **Behr (2007) , “Diversification and the banks’ risk–return characteristics: evidence from Loan portfolios of German banks”**

هدفت الدراسة إلى معرفة الفرق بين اتباع بعض المصارف الألمانية لاستراتيجية تخصيص محفظة القروض وتلك التي تتبع استراتيجية تنويع محفظة القروض وتوضيح أثر كل منها في عائد ومخاطر المصارف محل الدراسة. طبقت الدراسة على المصارف الألمانية خلال الفترة الممتدة من عام 1993 لغاية عام 2003، توصلت الدراسة إلى أن المصارف المتخصصة تسعى لمستويات عائد أعلى من تلك التي تتبع سياسة التنويع، وفي الوقت ذاته فالمصارف المتخصصة تحتفظ بنسب أقل من مخصصات خسائر القروض ونسب القروض غير محصلة. وهذا ما يشير إلى أن الفائدة من التخصص تفوق الفائدة من التنويع لمحفظة القروض، حيث إنها تحقق مستويات عائد أعلى من تلك الأخيرة.

- **Brian Langrin & Kristen Roach, (2008) “Measuring the Effects of Concentration and Risk on Bank Returns: Evidence from a panel of Individual; Loan Portfolio in Jamaica”**

هدفت الدراسة إلى معرفة آثار التركيز والمخاطر على عوائد المصارف باستخدام مجموعة من محافظ القروض الخاصة بالقطاع المصرفي في جامايكا وذلك باستخدام أسلوب الانحدار الخطي والانحدار غير الخطي على بيانات 15 مصرف خلال الفترة الممتدة من عام 2000 لغاية 2007. خلصت الدراسة إلى وجود أثر للتركز لدى المحافظ الائتمانية حيث كلما تم تركيز المحفظة بشكل أكبر كلما ساعد على الابتعاد عن المخاطر النظامية التي من الممكن التعرض لها.

- **Chen, Y et al ، (2013) ، “Sectoral Diversification and the banks’ Return and risk: Evidence from Chinese listed commercial banks”.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار التنوع القطاعي في عائد ومخاطر المصارف في الصين حيث تشكلت عينة هذه الدراسة من 16 مصرف تجاري صيني خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2007 لغاية 2011. خلصت الدراسة الى أن تنوع محفظة القروض لعدة قطاعات اقتصادية كان له دور في انخفاض عائد المصارف ومخاطرها في الوقت نفسه، بالإضافة الى أن محفظة القروض في المصارف الصينية تعتبر أكثر تنوعاً مقارنةً بمصاريف البلدان التي شملتها الدراسات السابقة وهذا قد يعود الى التنظيم الشديد والرقابة الفعالة على القطاع المصرفي الصيني.

- **Chen, Y et al ، (2013) ، "A New Measurement of Sectoral Concentration of Credit Portfolios".**

هدفت الدراسة إلى قياس درجة التركيز القطاعي للمحافظ الائتمانية الخاصة في البنوك الصينية حيث تكونت عينة الدراسة من 16 مصرفاً تجارياً صينياً درست بياناتها المالية خلال الفترة 2007-2011. تم الاعتماد على مقياس هيرشمان هيرفندال المعدل لقياس درجة التركيز القطاعي لدى المصارف عينة الدراسة حيث خلصت إلى أن التركيز القطاعي للمحفظة الائتمانية يؤدي إلى مخاطر عالية أي أن هناك علاقة طردية بين التركيز الائتماني والمخاطر.

- **TCIFSC (2015), "Guideline on Large Exposures and Credit Risk Concentration for Banks".**

هدفت الدراسة إلى معرفة التركيز في التسهيلات الائتمانية وإيجاد التركيبة الأفضل في عملية التنويع، وقامت الدراسة على عينة مؤلفة من 16 مصرف تجاري في جزر تركس وكايكوس، حيث درست بياناتها المالية في الفترة بين 2005 و2015، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين التركيز في التسهيلات الائتمانية وربحية المصارف وهي علاقة عكسية قوية، كما وجود علاقة قوية وطردية بين نسب التركيز والمخاطر الائتمانية التي من ممكن للمصارف التي تمنح التسهيلات الائتمانية أن تواجهها.

- **Saeed MS* and Zahid N. 2016، The Impact of concentration of credit on Profitability of the Commercial Banks، Glasgow Caledonian University، Glasgow Business School، Glasgow، UK.**

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التركيز الائتماني القطاعي على الربحية لدى المصارف التجارية البريطانية، تكونت عينة الدراسة من ثلاثة مصارف تجارية بريطانية حيث درست بياناتها المالي للفترة بين 2012 و2016، خلصت الدراسة الى وجود علاقة قوية وطردية بين زيادة التركيز والمخاطر الائتمانية ووجود علاقة قوية وعكسية بين نسب التركيز والربحية في المصارف التجارية البريطانية.

- **ALFARAJ (2021) "The Impact of Credit Concentration on Firm Performance: An Empirical Study of Jordanian Commercial Banks"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تركيز الائتمان على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. تكونت عينة الدراسة من 13 مصرفاً تجارياً درست بياناتها خلال الفترة 2010-2019. أظهرت النتائج عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتركيز الائتمان على الأداء المالي والذي تم قياسه بواسطة العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم، بينما كان هنالك تأثير إيجابي ودلالة إحصائية لحجم البنك على الأداء المالي حيث تم قياسه بواسطة العائد على الأصول والعائد على السهم. أيضاً، لا يوجد تأثير

ذو دلالة إحصائية لحجم البنك على الأداء المالي الذي تم قياسه بواسطة العائد على حقوق الملكية. أظهرت النتائج أيضًا أن هناك تأثيرًا سلبيًا للرافعة المالية على الأداء المالي كما تم قياسه حسب العائد على الأصول والعائد على الأسهم والعائد على حقوق الملكية. أوصت الدراسة بأن تركز البنوك التجارية على جميع العناصر في تقييم وتحديد مستوى أدائها المالي والعمل على مقارنة تركيز الائتمان في البنوك التجارية مع بعضها البعض والتأكد من وجود نسبة معينة من التركيز الائتماني للحفاظ على جودة العمل لدى هذه البنوك التجارية ولتحقيق مستوى عالٍ من الأداء المالي.

أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة

تتشابه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة من حيث سعيها لمعرفة أثر التركيز الائتماني حسب القطاعات الاقتصادية على مجموعة من المؤشرات المالية الخاصة بالبنوك، فقد تشابهت مع دراستين من حيث ماهية هذه المؤشرات وهي المخاطر المصرفية، ولكن تختلف هذه الدراسة عن سابقتها من عدة جوانب أولها أن هذه الدراسة لم تتوقف عند اختبار أثر التركيز على مستوى القطاع الاقتصادي فقط بل قامت أيضًا باختبار أثر التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية على مستوى أصناف العملاء وعلى مستوى نوع التسهيل وذلك على المتغيرات التابعة إضافة إلى أن مؤشرات قياس الخطر المصرفي لم تقتصر على نسبة التسهيلات غير العاملة كما في بقية الدراسات بل استخدمت الدراسة نسب أخرى لها علاقة بكفاية رأس المال ونسبة التغير في أسعار الفائدة ونسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة من إجمالي القروض لمعرفة آثار التركيزات على هذه النسب، كذلك اختلفت عن سابقتها من حيث زمان الدراسة وحجم العينة حيث أنها تعد الدراسة ذات المدة الزمنية الأطول وهي من عام 2010 حتى عام 2020 بالإضافة إلى أن عينة الدراسة تضم 10 بنوك سورية تقليدية خاصة.

2-1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

يواجه القطاع المصرفي في الجمهورية العربية السورية عدة صعوبات ومشاكل مرتبطة بمخاطر الائتمان رغم أن توجهات إدارات البنوك اليوم في مجال إدارة المخاطر تتسم بالشمولية والتوازن وتقوم على الربط بين مخاطر الائتمان ودرجة تركزه، إلا أن هذه الصعوبات والمشاكل تركت أثرها على درجة كفاءة محافظ البنوك وربحياتها، كما وأن ذلك رفع معدلات التذبذب في الإيرادات.

تتركز مشكلة الدراسة في المخاطر التي تتعرض لها البنوك نتيجة منح التسهيلات الائتمانية لقطاع معين أو لعمل معين علاوة على زيادة المنح لنوع ائتماني معين فضلا عن بقية التسهيلات في المحفظة في وقت تزداد فيه التحديات والمخاطر والتي منها تلك المرتبطة بالعوامل السياسية والأمنية والتي قد تؤدي لعدم سداد القروض من قبل المقترضين مع الفوائد المترتبة عليها في المواعيد المحددة فكلما زادت درجة عدم التأكد بقوة المركز المالي للمقترض زادت مخاطر تعثره عن السداد وتزداد تبعات مخاطر عدم السداد على البنوك عندما تكون نسب تركزها عالية حيث أن عدم التنوع يؤدي إلى أضرار كارثية في حالات التعثر.

أنه نتيجة ارتفاع عمليات المنح الائتماني وما ترافق معها من ارتفاع في حجم المخاطر، تظهر مشكلة البحث بالتركيز على المخاطرة التي ترافق تلك التسهيلات والعمليات الإقراضية، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لترشيد القرار الائتماني من خلال معرفة مدى تأثيره على المخاطر المرافقة له. ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث بالإجابة على الأسئلة التالية:

- هل هناك أثر لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة كفاية

رأس المال لدى البنوك التقليدية السورية؟

- هل هناك أثر لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية السورية؟
- هل هناك أثر لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية السورية؟
- هل هناك أثر لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول لدى البنوك التقليدية السورية؟
- هل هناك أثر لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول لدى البنوك التقليدية السورية؟
- هل هناك أثر لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول لدى البنوك التقليدية السورية؟
- هل هناك أثر لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة التعثر لدى البنوك التقليدية السورية؟
- هل هناك أثر لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة التعثر لدى البنوك التقليدية السورية؟
- هل هناك أثر لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على نسبة التعثر لدى البنوك التقليدية السورية؟

- هل هناك أثر لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض لدى البنوك التقليدية السورية؟
- هل هناك أثر لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض لدى البنوك التقليدية السورية؟
- هل هناك أثر لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض لدى البنوك التقليدية السورية؟

3-1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من مساهمتها في إثراء الأدبيات الخاصة في مجالات التمويل والبنوك حيث إنه يوجد ثغرات أدبية فيما يخص أثر تركيز الائتمان على المخاطر للبنوك التقليدية في الدول النامية بشكل عام وفي الجمهورية العربية السورية بشكل خاص، مما يستدعي تكثيف البحث لمساعدة الباحثين المستقبليين في التوسع في هذا النطاق. حيث تساهم هذه الدراسة علمياً من خلال التركيز على شرح أهم أنواع التسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى أهم المخاطر المصرفية التي قد ترتبط بها وتنتج عنها، وكذلك دعم الدراسات التي تناقش مفهوم التركيز وماهية العلاقة التي تربطه ببقية المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك.

أما من الناحية العملية فإن للدراسة أهمية كبرى لصانعي السياسات مثل مدراء البنوك ومخططي السياسات مما يساعدهم على اتخاذ قرارات السياسة المصرفية العامة، حيث إن هذه الدراسة تقدم معلومات قد تفيد في دعم قرار منح الائتمان بالنسبة للقطاع الذي يعمل فيه المستفيدون، وستساعد في تقييم العوامل الرئيسية لتحديد سياسات المنح، وبالتالي تنعكس على تقليل مخاطر الائتمان، وتحد من حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول

النامية وخاصة في الجمهورية العربية السورية التي تعاني من تبعات الأزمة الداخلية ومن تضيق الخناق في التعاملات الدولية عدا عن مخلفات الأزمة التي أثرت بصورة كبيرة جداً على الاقتصاد وعلى كافة القطاعات.

4-1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة أثر نسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على المخاطر المصرفية (مقاسة بنسبة كفاية رأس المال، ونسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول، ونسبة التعثر، ونسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض) لدى البنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.
- دراسة أثر نسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على المخاطر المصرفية (مقاسة بنسبة كفاية رأس المال، ونسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول، ونسبة التعثر، ونسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض) لدى البنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.
- دراسة أثر نسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على المخاطر المصرفية (مقاسة بنسبة كفاية رأس المال، ونسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول، ونسبة التعثر ونسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض) لدى البنوك التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.
- تقديم توصيات لمدراء البنوك وحكام البنوك المركزية لتحسين السياسات الخاصة بالمخاطر الائتمانية في الجمهورية العربية السورية.

- تقديم توصيات إلى الباحثين المستقبليين للعمل على التوصل إلى نتائج أخرى بطرق قياس مختلفة يمكنها أن تخدم القطاع المصرفي بشكل أكبر.

5-1 فرضيات الدراسة

➤ **الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية الخامسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية السادسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في

محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة

لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية السابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في

محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة التعثر لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية الثامنة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في

محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة التعثر لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية التاسعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في

محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على نسبة التعثر لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية العاشرة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في

محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى

إجمالي القروض لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية الحادية عشرة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز

في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى

إجمالي القروض لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية الثانية عشرة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز

في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي

القروض لدى البنوك التقليدية السورية.

6-1 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية.

7-1 عينة الدراسة

لقد تم اختيار عينة عشوائية مناسبة لهدف الدراسة حيث تكونت من 10 بنوك تقليدية سورية خاصة وهي: البنك العربي - بنك بيلوس - بنك بيمو السعودي الفرنسي - بنك الأردن سورية - بنك سوريا والمهجر - المصرف الدولي للتجارة والتمويل - بنك قطر الوطني - بنك الشرق - بنك فرنسبنك - بنك سوريا والخليج. وقد تم استثناء البنوك الأخرى للأسباب التالية:

- تم استثناء المصارف العامة لأنها تتبع للدولة وبالتالي تخضع لمؤثرات تتعلق بالسياسة الحكومية المالية والنقدية عند توجيه مواردها نحو استثمارات مختلفة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، إضافة الى صعوبة الحصول على البيانات المالية لها.
- تم استثناء البنوك الإسلامية لأنها لا تتعامل بالقروض، فهي تطبق مبادئ الشريعة الإسلامية في نشاطاتها المصرفية.
- تم استثناء بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً) بسبب حدوث تغيير في هيكلته الداخلية وتأخر نشر البيانات المالية للعام الأخير بسبب التغير الحاصل خلال فترة انجاز الدراسة.

8-1 حدود الدراسة

- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على البنوك التقليدية الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة على البيانات المالية للبنوك من العام 2010 حتى العام 2020.
- حدود الموضوع: أثر تركيز الائتمان على المخاطر للبنوك التقليدية في الجمهورية العربية السورية.

9-1 متغيرات الدراسة

اعتماداً على أهداف الدراسة ومشكلتها، فإن هذه الدراسة تعتمد على كل من المتغيرات التالية:

• المتغيرات المستقلة

إن المتغير المستقل الرئيسي للدراسة هو نسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية والذي تم التعبير

عنه من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

1. نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي.
2. نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء.
3. نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل.

• المتغيرات التابعة

إن المتغير التابع الرئيسي للدراسة هو المخاطر المصرفية والذي تم التعبير عنه من خلال المتغيرات

التابعة الفرعية التالية:

1. نسبة كفاية رأس المال: نسبة مجموع رأس المال التنظيمي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر.
2. نسبة التغير في أسعار الفائدة: نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول.

3. نسبة التعثر: التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة.

4. نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض.

• المتغيرات الضابطة

1. نسبة السيولة: إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع.

2. حجم البنك: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

مقدمة

شهدت البنوك في كافة أنحاء العالم عدة تطورات كبيرة على مر السنين حتى يومنا هذا مما زاد من حدة المنافسة بينها، من ناحية أخرى، تأثرت البنوك بعدة تحديات بالإضافة الى الأزمات الاقتصادية مثل الأزمة المالية العالمية التي تركت بصمة وأثرت على أداء بعض البنوك لمدة لا يستهان بها، فأصبح على البنك العمل على زيادة قدرته الإدارية بجل المشاكل والتعامل مع المخاطر التي تواجهه من أجل تحسين الأداء وتقليل حجم الخسائر.

إن الائتمان المصرفي يعد من أهم الأدوات المالية على مستوى الاقتصاد ككل وليس فقط على مستوى البنوك نفسها حيث إن عملية توفير المال هي التي تحرك عجلة الاقتصاد وتساعد في تأمين العمالة وتؤدي بطبيعة الحال إلى ازدياد الإنتاجية العامة والدخل الوطني. ومع تزايد العولمة وارتفاع حدة المنافسة بين الأسواق المالية ازدادت نوعية الخدمات المصرفية الائتمانية التي تقدمها البنوك بشكل كبير وقابل ذلك ازدياد في المخاطر التي ظهرت مع مرور الزمن والتي كان أحدها التركيز الائتماني ولذلك ازداد التوجه لدراسة المخاطر المصرفية لمعرفة ماهيتها وسبل علاجها.

يناقش الفصل الحالي المفاهيم المرتبطة بالائتمان المصرفي ومفهوم التركيز والمخاطر المصرفية، حيث إنه يستعرض المفاهيم الأساسية كأساس نظري لتطوير فرضيات الدراسة الحالية والإجابة على أسئلتها.

المبحث الأول: مفهوم الائتمان المصرفي

1-1-2 تعريف الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي أحد أبرز الفعاليات المصرفية ومن أكثرها انعكاساً على قرارات إدارة البنوك، لكنه في ذات الوقت يعد من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، حيث إن أثره الضار لا يقف على مستويات المصارف أو المؤسسات الوسيطة، بل يصل ضرره وانعكاسه للمساس بجوانب الاقتصاد الوطني في حال لم تحسن البنوك استخدامه (حمبلي وعمار، 2019، 155). وبالتالي، فإن موضوعات الائتمان المصرفي أصبحت على قمة أولويات واهتمامات الباحثين والعاملين في القطاع المصرفي لما لها من ارتباط واضح ومتعمق في نجاح العمل المصرفي وقدرته على العمل بكفاءة عالية، مما انعكس بدوره على القطاع المصرفي والنمو في الاقتصاد الوطني حسب رأي الباحث.

يعد منح الائتمان من أبرز الوظائف التي تقوم بها المصارف وأخطرها على الوضع المالي لها لأن الأموال الممنوحة على شكل تسهيلات ائتمانية لا تعتبر ملكاً للمصارف، بل هي أموال تعود ملكيتها للمودعين، لذلك يجب أن تقوم إدارة المصرف برسم سياسات ائتمانية واقعية لتحقيق السلامة في استخدام الأموال المتاحة مع تحقيق العائد المناسب (حمبلي وعمار، 2019، 156) لأن السياسة التمويلية الحكيمة تقتضي الموازنة بين الودائع من حيث استخداماتها وطرق توظيفها ضمن فترات زمنية مناسبة (بدارين ولؤي، 2015، 62) حيث كان يُنظر إلى عمليات الائتمان المصرفية على أنها شكل من أشكال التمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل، وقد أصبح هذا الأخير هو النوع المستخدم في معظم القطاعات التجارية والصناعية.

عرف الائتمان بأنه "الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أم معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد" (الخطيب، 2004، 4).

وتعرف القروض المصرفية بأنها "الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر" (عفانة، 2016، 13).

ووفقاً لرأي الباحث إن معنى الائتمان ينبغي النظر إليه من زاويتين أساسيتين، أولاً زاوية الوقت لدفع ثمن السلع التي تم شراؤها بثمن مؤجل مع قيمة الربح المتفق عليها لقاء هذا التأجيل والذي يوازي سعر الفائدة في السوق ولدى البنوك، وهو ما يسمى بالائتمان التجاري. والزاوية الثانية هي اقراض المصرف لشخص اعتباري أو طبيعي مبلغاً من المال يكون على شكل تسهيلات مباشرة مالية يتم سدادها بعد مدة محددة مضافاً إليها قيمة الفائدة، وهذا الرأي يتفق مع ما يسمى "الائتمان المصرفي" حسب الدراسات ومنها (Alfaraj & Hamouri, 2021).

2-1-2 أهمية الائتمان المصرفي

تتبع أهمية الائتمان المصرفي من حيث دوره في ضمان تحقيق الأرباح للبنوك وتقليل خسائرها وإيجاد التنسيق والفهم المشترك ما بين العملاء والبنوك لمنع تضارب المصالح في القرارات الائتمانية. كما أنه يساهم في ضمان سلامة توظيف وتحقيق حسن استخدام الأموال والموارد بالتأكد من سلامة التسهيلات الممنوحة، وهذا بدوره يرتبط مع وضع استراتيجيات مدروسة للقرار الائتماني لضمان كونه يتناسب مع إمكانيات البنوك المادية. وأخيراً تتبع أهمية الائتمان المصرفي من دوره في إيجاد التوافق مع الاتجاهات العامة للسياسة الاقتصادية في الدولة والبنك المركزي (بدارين ولؤي، 2015، 95).

يرى الباحث أن الائتمان المصرفي يتأثر بعدة عوامل نذكر منها حجم رأس المال لدى المصرف، درجة الربحية والمخاطرة المرتبطة بنوع القرض، حجم الودائع، القطاع الممنوح له، المخاطر السياسية، الظروف الاقتصادية، ومستويات التضخم، والنمو، والبطالة، سياسات الدولة من النواحي المالية والنقدية، وأخيراً خبرة العاملين بالمصرف.

2-1-3 أنواع التسهيلات المصرفية

مع تطور العمل المصرفي وكذلك الخدمات المصرفية التي تواكب حركة التبادل الدولي والتجارة الدولية كان لا بد من ابتكار أدوات جديدة للتمويل تختلف عن الشكل التقليدي للقروض، إضافة إلى ظهور ما سمي "بالصيرفة الإسلامية" وما تضمنت من صيغ تمويل جديدة مبتكرة تتناسب والشريعة الإسلامية من حيث تحريماتها، لذا سيتم الحديث في هذا المبحث عن التسهيلات الائتمانية المصرفية في المصارف التجارية بشكل عام والتي تقسم إلى نوعين (الحسين والبشاري، 2012، 105):

• النوع الأول: التسهيلات الائتمانية المباشرة:

تسمى التسهيلات الائتمانية المباشرة بالائتمان النقدي المباشر وهو الأكثر شيوعاً ضمن نشاطات المصرف، وتتمثل بتقديم المصرف مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان ليستخدمها في تمويل مشاريعه ضمن ضمانات محددة تصدرها إدارة المصرف (بدارين ولؤي، 2015، 32). وهي التسهيلات التي ترتب التزاماً على المصرف، أي أنه يتم دفعها للعميل لدى المصرف إما نقداً سواء بسحبها من الصندوق أو من خلال تسجيلها على حساب جاري مدين، أو من خلال قيدها لحساب العميل عند الاستحقاق (بدارين ولؤي، 2015، 37). وبالتالي فإن التسهيلات المباشرة يترتب عليها انتقال جزء من نقدية المصرف (الأموال السائلة) الى موجودات أخرى لدى العميل (حاج ومحمد، 2020، 28).

تقسم التسهيلات الائتمانية المباشرة الى :

• القروض

تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان. تنشأ القروض نتيجة لزيادة في الودائع والنقد المتداول، وتأتي أهميتها بسبب دورها في تسهيل المعاملات عامة والتي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء (مقابلة ومحمود، 2018، 56). كما وتتجلى أهمية القروض من خلال الوظائف التي تقوم بها مثل تمويل الإنتاج والعمليات الاستثمارية المختلفة، تمويل الاستهلاك (كتمويل سيارة أو أثاث)، تمويل الأغراض التجارية (سواء التجارة الداخلية أو التجارة الخارجية). كما وتشمل القروض في نطاق أهميتها المنح المختص بتمويل المباني والأراضي والعقارات المختلفة والتي عادة ما تكون مدة هذه القروض طويلة الأجل. وأخيراً،

تستهدف القروض المزارعون لتمويل شراء البذور والمعدات الزراعية والتي عادة ما تكون قصيرة الأجل لتتماشى مع المواسم الزراعية (حسين وشويش، 2019، 62).

من حيث المدة الزمنية، تقسم القروض الى قروض قصيرة الأجل، وهي القروض التي تكون مدتها أقل من سنة وغالباً ما يتم منحها من أجل تمويل رأس المال العامل وتكون مخاطرها أقل من مخاطر القروض المتوسطة وطويلة الأجل (مقابلة ومحمود، 2018، 60). في المقابل، القروض متوسطة الأجل تتراوح مدتها بين سنتين لخمس سنوات، وأخيراً القروض طويلة الأجل، وهي القروض التي تتجاوز مدتها الخمس سنوات حيث يتم منحها من أجل تمويل الأصول الثابتة والرأسمالية وكذلك في تمويل المشاريع الاستثمارية (شاهين وآخرون، 2019، 144).

• حسابات الجاري مدين

وهي عبارة عن اتفاق بين المصرف وطالب الائتمان يضع المصرف بموجبه ائتماناً نقدياً بشكل تسهيلات تحت تصرف العميل يسمح له بالسحب منه بحيث يكون رصيد الحساب مدينياً إلى حد معين أو بمعنى آخر إلى سقف أعلى متفق عليه مع العميل وذلك خلال فترة الائتمان والتي تكون في العادة سنة واحدة قابلة للتجديد (قبرصلي، 2013، 17).

• السندات التجارية المحسومة

وهي السندات التي يقوم البنك بتمويل حاملها لمدة محددة قبل مواعيد استحقاقها ويقوم بدفع قيمتها بشكل نقدي بعد خصم مبلغ معين يعد بدلاً عن فوائد الإقراض بما يتناسب مع فائدة السند للفترة المتبقية

لاستحقاقه وهذا ما يسمى (الحسم)، ويقوم البنك بعد ذلك بتحصيل قيمة السند من العميل المسحوب عليه هذا السند أو يقوم بعملية (إعادة الحسم) لهذا السند عن طريق المصرف المركزي.

• بطاقات الائتمان

وهي البطاقات التي تصدرها البنوك ليستخدمها العملاء في عملياتهم النقدية كالسحب النقدي والمشتريات وذلك بسقف تسهيل ائتماني معين يقوم العميل عند نهاية فترة الائتمان الدورية المتفق عليها بسداده مضافاً إليه نسبة الفائدة المتفق عليها، وإن هذه البطاقات يتم إصدارها للعملاء أصحاب السجلات الائتمانية ذات التصنيف الجيد والذين يقدمون ضمانات تثبت قدرتهم الدورية على السداد.

• التمويل التأجيري

أعتبر التمويل التأجيري من الأشكال الجديدة للائتمان المصرفي المباشر ومن الابتكارات المصرفية الحديثة الذي يمكّن الشركات الحصول على الموجودات والأصول اللازمة دون أن تضطر إلى دفع كامل القيمة أو الكلفة. بموجب هذا النوع من التسهيلات يقوم المصرف وهو (المؤجر) بتأجير العميل وهو (المستأجر) للأصل المحدد بقيمة إيجارية محددة تسدد بآلية منتظمة وتنتهي بتحويل ملكية هذه الأصول المؤجرة إلى المستأجر عندما يسدد العميل كامل الأقساط المستحقة في الوقت المحدد، كما يحق للمصرف استرداد الأصل المؤجر في حال عدم التزام المستأجر أو امتناعه عن السداد (حميلي وعمار، 2019، 120).

• التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

وهي التسهيلات التي لا تدفع للعميل مباشرة، بل تقدم إليه بطرق مختلفة وفي حال إخلال العميل بالتزامه تجاه المستفيد فإن هذه التسهيلات تشكل التزاماً فعلياً على المصرف بغض النظر عن قبول العميل أو رفضه لعملية الدفع كالاتمادات المستندة وخطابات الضمان (القضاة والحمدان، 2013، 75).

المبحث الثاني: التركيز، مفهومه، قياسه

1-2-2 مفهوم التركيز والتركز الائتماني

لا يعد التركيز من المفاهيم الحديثة، إذ ظهر في القرن التاسع عشر من قبل الاقتصادي الفرنسي المشهور Jean Charles Leonard Simonde de Sismondi. أما مفهوم التركيز فيعني مدى تركيز إنتاج إحدى الصناعات أو الأسواق لدى عدد محدود من المنشآت. كما يعني التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة بين المنشآت المنتجة فيها (علي، 2015، 128).

ولكن مع زيادة حجم الأعمال وتوسعها بشكل كبير، أصبح لمفهوم التركيز شمولية التطبيق على كافة المجالات، حيث كان أحدها المجال المصرفي الذي دفعت خدماته الائتمانية العديدة إلى ظهور مفهوم التركيز الائتماني ونقيضه التنوع الائتماني. وبذلك يعرف التركيز الائتماني بأنه عملية توظيف جميع الموارد في نشاط أو قطاع واحد دوناً عن غيره من النشاطات والقطاعات، أو بصورة أخرى هو التوجه إلى عدم التنوع في تقديم التسهيلات المصرفية على مستوى القطاعات الاقتصادية أو على مستوى الجغرافيا المكانية أو على مستوى أحجام العملاء. تختلف أسباب وموجبات توجه الإدارات المصرفية إلى التركيز في محافظها الائتمانية من مصرف إلى آخر، لكن أهم هذه الأسباب هو حجم الملاءة المالية التي يتمتع بها العميل موضوع التركيز ومدى استقرار مجاله الاقتصادي وقدرته على الانتاج وتحقيق عائد يمكنه من سداد قيمة التسهيل والفوائد المترتبة عليه. من هنا نستنتج أنه على قدر ما يمكن لعملية التركيز الائتماني أن تحقق أرباح وعوائد جيدة للبنك في حال تم توظيف الموارد بالشكل الصحيح إلا أنها لا تخلو من خطر احتمالية تعثر العميل والتي ستحمل البنك والمحفظه

الائتمانية خسائر فادحة نتيجة عدم التنويع، فإنه في حال التنويع ينخفض أثر تعثر أحد العملاء في خدمة دينه على المحفظة الائتمانية للمصرف (Joseph, 2006, 271).

بالرجوع لنظرية المحافظ لـ (Harry Markowitz, 1952) يمكن أخذ قضية التنويع والتركز من عدة أبعاد ليتم تبرير الاهتمام الكبير نحوها وأثره على الأداء في المؤسسات المالية البنكية، حيث تعد قضية التنويع والتركز ذات خطورة وعائد متناسبين مع تذبذب عائدات البنوك وتذبذب المحافظ الائتمانية التي واجهت صعوبات في فهم وتطبيق التوازن بينهما (الغرايبة وآخرون، 2015، 246).

لقد ظهرت الكثير من الأزمات المصرفية بسبب التحكم غير الملائم في مخاطر التركيز خلال السنوات الماضية، حيث أثبتت الدراسة للعديد من حالات التعثر أن العامل المشترك بينها كان عدم التعرف على المخاطر وعدم الدقة في كثير من الأحيان في تقدير مداها، ما أدى إلى الإخفاق الذي تسبب في الكثير من الخسائر للمودعين، والمساهمين، وللاقتصاد ككل. لذلك اعتمدت البنوك الحديثة عوامل تحدد مكونات المحفظة وتساعد في قرارات الإقراض، أهمها التصنيف، حجم البنك، الخبرة، العوائد المتوقعة، السياسة المصرفية، والتشريعات وبالطبع الدراسة المستفيضة للعميل والتأكد من قدرته على السداد.

2-2-2 أنواع التركيز الائتماني:

النوع الأول: التركيز الفردي

وهو التركيز الذي يحدث على مستوى العملاء والأطراف المرتبطة بهم ويطلق عليه اسم (تركز العميل الواحد)، حيث يعد نتاج لقيام البنك بتوجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين.

النوع الثاني: التركيز القطاعي

والذي ينتج عن التركزات الكبيرة لدى مجموعات من الأطراف التي يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبط بـ
بـعوامل مشتركة بينهم مثل: النشاط الاقتصادي، الموقع الجغرافي، العملة.

النوع الثالث: التركيز النوعي

هو التركيز الذي ينتج عن ارتفاع عمليات المنح من نوع ائتماني واحد فضلاً عن بقية أنواع التسهيلات المقدمة
من قبل البنك وهذا يعود إلى خصائص كل نوع من الأنواع ومدى قدرته على تلبية احتياجات العملاء وغالباً
ما يكون النوع الأكثر رواجاً هو القروض كونها تعد الأفضل بالنسبة للعملاء في التوظيفات العملية والأكثر
ربحاً بالنسبة للبنوك.

2-3 طرق قياس التركيز الائتماني:

إنه ومع انتشار ظاهرة التركيز في القرن التاسع عشر كما ذكرنا سابقاً، أصبح من الضروري العمل على إيجاد
طريقة لحساب حجم التركيز وهو ما يفيد أصحاب القرار في القطاعات الاقتصادية للعمل على اتخاذ القرارات
الإنتاجية بشكل أفضل، ومن هنا بدأ الباحثين وأصحاب القرار باستخدام الطريقة الرئيسية في حساب التركيز
وهي (معادلة نسبة التركيز) التي تحسب بجمع الحصص النسبية لأكثر عدد محدد من مكونات المجال المراد
دراسته وبذلك ينتج لدينا نسبة الحصة الاجمالية لهؤلاء المكونات من المجال كاملاً وهو ما يعبر عن نسبة
التركز فيه، وتتراوح النسبة بين 0% و 100%، فإذا كانت النسبة بين 0% و 50% فهذا يدل على تركيز
منخفض، ولو كانت بن 51% و 100% فهذا يدل على نسبة تركيز مرتفعة نسبياً.

لقد ازدادت الحاجة لتطوير نماذج أخرى لقياس التركيز بشكل يعطي نتائج أكثر دقة وفاعلية، لذلك ومع مرور الزمن تعددت مقاييس التركيز بشكل كبير، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: Gini Coefficient, Hannah and Kay, Lorenz Curve, Shannon Entropy, Herfindahl-Hirschman, .. الخ، لكن مؤشر Herfindahl-Hirschman يعد أهم هذه المقاييس نظرًا إلى الميزات التي يتمتع بها، والتي جعلته أكثر استخدامًا في البحوث العلمية التي تناولت التركيزات بشكل عام والتركز الائتماني بشكل خاص، كما أن الخصائص التي يتمتع بها هذا المؤشر تعبر عن تركيز الصناعة المصرفية ككل، وتمكننا من الربط بين هياكل الصناعة والربحية. يمكن قياس مؤشر Herfindahl-Hirschman بالمعادلة الآتية (علي، 2015، 131):

$$HHI = \sum_{i=1}^n \left(\frac{Xi}{X} \right)^2$$

إذ:

HHI: قيمة المؤشر

X_i : قيمة التسهيلات الائتمانية الصافية الممنوحة من قبل المصرف حسب القطاع (i) أو الصناعة (i) أو خط

الأعمال (i) أو نوع التسهيل (i)

X : مجموع صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف، ومن ثم فإن:

$$X = \sum_{i=1}^n Xi$$

N : عدد القطاعات الاقتصادية أو عدد الصناعات أو عدد خطوط الأعمال الممولة

تمثل القيمة $1/N$ الحد الأدنى للمقياس، وهي تشير إلى تنوع كامل، وأن كل قطاع اقتصادي أخذ نصيباً متساوياً من التسهيلات الائتمانية الممنوحة، أما القيمة 1 فهي تمثل أكبر قيمة للمقياس، وتشير إلى تركيز كامل، أي إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة تتركز في قطاع اقتصادي واحد.

المبحث الثالث: المخاطر المصرفية، أنواعها، مسبباتها

2-3-1 ماهية المخاطر المصرفية

في الأدبيات المالية، لا يوجد اجماع محدد على تعريف واضح لمفهوم الخطر، ولكن لغوياً، يمكن أن يتم تعريفه على أنه: شعور يصيب الشخص عندما يحس بالتهديد الخارجي، وقد يختلف شكل هذا التهديد ودرجة تأثيره حسب الشخص وحسب طريقة تعامله مع الخطر. يعتبر مصطلح "المخاطر" من أهم المصطلحات التي تتكرر بشكل واسع في شتى المجالات. وكلمة "أخطار" لغة مشتقة من الكلمة "خطر"، ومنها يُشتق الفعل يخطر. استخدمت هذه الكلمة لغوياً في عدة معاني منها "الإشراف على الهلاك"، يقال لغة "خاطر بنفسه" أي أنه أشفى بها على حد الهلاك. وتعرف كلمة الخطر أيضاً بأنها "حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة" (Chen et. al. 2013, 84). فيما يخص الخطر المصرفي فإنه يوجد عدد كبير من التعريفات والتي تختلف بشكل أساسي باختلاف البيئة التي يعمل بها القطاع المصرفي وباختلاف تعقيد الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه هذه المصارف (Jiang et al, 2017, 131).

يرى الباحث أن الخطر المصرفي هو عبارة عن أي خسارة من الممكن وقوعها أو ممكن أن يتعرض لها البنك من المخاطر العديدة التي تواجهه ويعتبر الخطر المالي هو المحصل النهائي للمخاطر لأنه يؤثر على الأداء

المالي للبنك ومن أهم الأمثلة على المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي هي التذبذب وعدم الانتظام في العوائد، والتغير في نسبة العوائد إلى رأس المال المستثمر، وهذا بدوره يشكل عنصرا للمخاطرة ويخلق حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بالتنبؤات والقراءات المستقبلية.

2-3-2 أنواع المخاطر المصرفية ومسبباتها وعلاقتها بالتركز

يوجد عدد كبير من التصنيفات التي يمكن أن تصنف المخاطر بناء عليها، وفيما يلي أهم التصنيفات للمخاطر سواء المالية أو غير المالية منها:

1-2-3-2 المخاطر المالية

• المخاطر الائتمانية

يمكن تعريف المخاطر الائتمانية على أنها الخسائر التي من الممكن أن تتحملها البنوك كنتيجة لعدم قدرة العملاء أو عدم وجود النية لديهم لسداد القروض والفوائد المترتبة عليها في الوقت المتفق وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي تلك المخاطر التي تتكون نتيجة لعدم التزام المقترضين بأي من بنود العقود الائتمانية مما يلحق خسارة محتملة بالبنوك خاصة في حالة عدم تحوطها بما يكفي (محمد وحמיד، 2020، 135).

تعتبر المخاطر الائتمانية من أكثر المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي في الوقت الحالي، وعلى الرغم من تعدد المخاطر التي قد تواجه البنوك (الغرايبة وآخرون، 2015، 122) إلا أن النطاق الأكبر من الدراسات والجهود الأكاديمية أكدت على أن السواد الأعظم من الأزمات التي تعرض لها القطاع المصرفي في مختلف

البلدان كانت ترجع للتعثر الائتماني للمقترضين، ولعدم قدرتهم على سداد المستحقات المالية في الوقت المحدد (داودي وبوسنة، 2013، 18).

يرى الباحث أن التقليل من المخاطر الائتمانية يتم من خلال الاهتمام بتطبيق ما ينص عليه اتفاق بازل 2 خاصة بما يخص تصنيف العملاء قبل إعطاء الموافقات على المنح الائتماني.

إن النظام التصنيفي المعتمد على الدرجات الائتمانية يبرز أهم نقاط القوة ونقاط الضعف للعميل، وهذا التحليل بدوره يقلل من الاعتماد على الحكم الشخصي من قبل موظفي الائتمان ويسهل إيصال المعلومات إلى متخذي القرارات. وتقسم مخاطر الائتمان إلى (محمد وحמיד، 2020، 27):

- أخطار الطرف المقابل وهي المخاطر الناتجة بسبب تدني الجودة الائتمانية لعملاء البنك المقترضين (محمد وحמיד، 2020، 45).
- أخطار البلدان وهي المخاطر الناتجة من الاضطرابات السياسية أو الاقتصادية والتي قد تقود البلدان أو الحكومات الأجنبية للتخلي عن التزاماتها (داودي وبوسنة، 2013، 38).
- أخطار التسوية وهي المخاطر المتعلقة بالمعاملات التي لم يتم تسليمها مقابل دفع مبلغ مالي من طرف آخر. وهذا يعني أن يقوم البنك بالدفع لطرف مقابل انتظار حدوث تسويات في المقابل. مثال على ذلك عملية تسهيل الكفالات مع عدم وجود الضمانات التي تغطي القيمة الخاصة بالكفالة (محمد وحמיד، 2020، 45).

وفيما يخص مخاطر التركيز الائتمانية أي المرتبطة بمخاطر الائتمان فهي تظهر نتيجة تخصيص توظيفات البنك لدى عميل معين أو أي جهة مرتبطة أو ذات صلة به بشكل مباشر أو غير مباشر، أو في أحد القطاعات

الاقتصادية، أو الأماكن الجغرافية، أو غيرها من عوامل التركيز، والتي من الممكن أن ينشأ عن تعثرها أثر سلبي جسيم على البنك ومركزه المالي وقابليته على الاستمرار بتقديم خدماته في المستقبل.

• مخاطر السوق

وهذه المخاطر تنتج من الخسائر الناجمة عن التحركات المعاكسة والغير متوقعة في الأسواق والتي بدورها تضعف من قيمة الجهات الفاعلة في الأسواق، وتسمى هذه العوامل في الأسواق المتقلبة عشوائياً بـ "عوامل الخطر" ومن الأمثلة على هذه المخاطر التقلبات في أسعار الفائدة والتغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية (خميسي، 2015، 54).

وبذلك نستنتج أن مخاطر التركيز المتعلقة بالسوق هي التي تنشأ عن التركيز في محفظة البنك المالية المخصصة للاستثمار في الأعمال التجارية (المتاجرة)، فلو قام البنك بتوظيف موارده في عملة نقدية واحدة أو قام بشراء أوراق مالية ذات مصدر معين دوناً عن العملات والمصادر الأخرى فإن أي تغير أو تقلب سلبي في أسعار هذه الاستثمارات في السوق قد يؤدي إلى خسائر فادحة في محفظة المتاجرة وذلك لعدم تنوع العناصر الاستثمارية فيها والتي كان من الممكن أن تقلل من الضرر الكبير الذي سيلحق بالبنك.

• مخاطر أسعار الفائدة

أن من أهم الأمثلة على مخاطر السوق هي مخاطر أسعار الفائدة والمتمثلة في المخاطر الناجمة عن الفجوة ما بين موجودات البنك والتزاماته من ناحية وما بين التغيرات بسعر الفائدة. أي أنه كلما زاد الفرق ما بين الفوائد

المقبوضة من منح التسهيلات وما بين الفوائد المدفوعة للمودعين على الودائع سينتج فجوة موجبة تؤدي إلى ارتفاع في ربح البنك والعكس هو ما سيحدث في حال انخفاضها أي أن البنك سيخسر بانخفاضها.

• مخاطر متعلقة بإعادة التسعير

تنشأ مخاطر إعادة التسعير من الفروقات ما بين استحقاقات المطلوبات، الموجودات، والبنود المصنفة خارج الميزانية العمومية وهي بدورها تمثل خطرا على هامش الربح للبنك (Bessis, 2011).

• مخاطر الأساس

تنشأ مخاطر الأساس نتيجة الارتباط غير الكامل في تعديل المعدلات المدفوعة والمكتسبة على أدوات القروض التي يتم إعادة تسعيرها شهريا اعتمادا على معدل سندات الخزينة للقروض الممنوحة في الأجل القصير والذي هو متقلب (Bessis, 2011).

• مخاطر الاختيار

وهي المخاطر المتصلة بالخيارات الكامنة في المنتجات البنكية مثل دفع الرهون العقارية مسبقا ومن دون أي عقوبات في بعض الدول والالتزامات الناتجة من سحب الأموال للودائع في أي وقت (Sleimi, 2020).

• مخاطر تقلبات أسعار الصرف

وهي المخاطر التي تنتج من عدم التأكد والوضوح بما يخص بعض التدفقات النقدية سواء الداخلة أو الخارجة من وإلى البنك والتي تنتج من التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية وتقلباتها المستمرة (الشكرجي والعامري، 2013، 74).

• مخاطر السيولة

وتعرف مخاطر السيولة على أنها "المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة البنك على مواجهة السحوبات المفاجئة على الودائع، أو عدم قدرته على مقابلة طلبات النقد من المقترضين (بن سليم، 2016، 84). أي أن الازدياد في الطلب على النقد سيواجه أولاً بالنقدية المتوفرة، ثم بالاستثمارات قصيرة الأجل، وبمجرد تسييل هذه الاستثمارات تكون سيولة البنك في حالة مواجهة خطر السيولة. وكما هو الحال في باقي المخاطر المصرفية فإنه من الممكن أن تكون مخاطر السيولة ناتجة عن عملية التركيز في أحد مصادر التمويل للحصول على السيولة، كأن تتركز الاستثمارات في أدوات مالية يصعب تسييلها نتيجة انخفاض حجم الطلب عليها أو تركيز اعتماد البنك على مجموعة محدودة من المودعين.

2-2-3-2 المخاطر غير المالية

• مخاطر التشغيل

تنتج هذه المخاطر نتيجة الأخطاء البشرية التي عادة ما تكون بسبب عدم الكفاءة وضعف التدريب على الأساليب المثلى في العمل، أو نقص المهارات الفنية، وقد تحدث هذه المخاطر نتيجة لتلف تقني في الحاسوب أو أجهزة الاتصالات. ومن أنماطها الأخطاء المتعلقة بعدم توخي الدقة عند القيام بالعمليات. وقد عرفت لجنة بازل مخاطر التشغيل أنها "أخطار الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية، والأفراد، والمنظمة (Chockalingam et al., 2018). ومن الجائز أن تتأثر مخاطر التشغيل بمخاطر التركيز أو أن

تكون جزء منها إن صح التعبير، حيث تظهر أو تزداد مخاطر التركيز في التشغيل عندما تعتمد إدارة البنك على جهة واحدة أو مصدر واحد لكي تحصل على تجهيزاتها التقنية من أجهزة ونظم معلومات وتكنولوجيا أو عندما ينحصر تقديمها لعمليات معينة في فرد مختص واحد، وغيرها من الأمثلة المشابهة التي من الممكن أن تسبب للبنك تعطيلات كبيرة في الخدمات المقدمة في حال غياب مصدر هذه الخدمات لأي سبب من الأسباب ما ينتج عنه خسائر كبيرة خلال فترة من الزمن التي قد يحتاجها البنك لتأمين بديل مناسب يساعد على عودة العمل إلى مساره الصحيح.

• المخاطر القانونية

هي المخاطر الناتجة عن نقص الوعي، أو سوء الفهم، أو عدم المبالاة بطرق تطبيق الأنظمة والقوانين، والتشريعات داخل بيئة العمل في البنوك من قبل أي من الأطراف، ويأتي في مقدمة هذه المخاطر القانونية مخالفة القوانين التي توجبها البنوك المركزية المرتبطة بنسب السيولة التي يجب الاحتفاظ بها والاحتياطي القانوني للبنوك ونسب الائتمان المسموح به (ولجي وآخرون، 2014، 78). ويذكر أن المخاطر القانونية أيضا ترتبط بعدم الوضوح في العقود المالية أي أنها أيضا ترتبط بالتشريعات الرقابية المتعلقة بالعقود والصفقات (بابكر وآخرون، 2012، 33).

• المخاطر الإستراتيجية

هي المخاطر الناتجة عن قيام البنك باتخاذ قرارات خاطئة أو غير مناسبة، أو عدم اتخاذ قرارات في الوقت المناسب والعمل على تنفيذ القرارات بشكل خاطئ، أو عدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي،

بحيث يؤثر ذلك على إيرادات البنك الحالية، أو المستقبلية بشكل سلبي ويمكن أن يؤدي إلى إلحاق الخسائر أو ضياع فرص بديلة (Chockalingam et al., 2018).

• أخطار السمعة

تتعرض هذه المخاطر من آراء الأوساط المتعاملة مع البنك والصورة المأخوذة عن موظفيه وإدارته نتيجة طريقة التعامل مع العملاء. حيث إن الممارسات السلبية مثل انتهاك الخصوصية المالية للعملاء، أو تقديم خدمة غير كفؤة يؤثر بشكل سلبي على سمعة البنك. بالإضافة إلى أن الإشاعات تؤثر على سمعة البنك، حتى لو أنها لم تكن أخباراً صحيحة (Fiordelisi et al., 2013).

بناء على كل ما سبق يمكننا تعريف علاقة المخاطر المصرفية بمخاطر التركيز على الشكل التالي:

2-3-2 مفهوم تركيز المخاطر

وهي المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة جراء عدم التنوع، سواءً على صعيد العملاء، أو القطاعات، أو المناطق الجغرافية، أو الأدوات، أو الضمانات، أو العملات.

في مجال الإقراض يشير مصطلح "مخاطر التركيز" في سياق المعاملات المصرفية بشكل عام إلى المخاطر الناشئة عن التوزيع غير المتكافئ في الائتمان أو أي علاقات تجارية أخرى أو من التركيز في قطاعات الأعمال أو المناطق الجغرافية القادرة على التسبب في تحقيق خسائر كبيرة بما يكفي لتعريض المؤسسات المصرفية والمالية للخسارة.

تنشأ مخاطر التركيز الائتماني من تركيز توظيفات البنك لدى عميل واحد أو أطراف مرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر، أو تركيز للتوظيفات مع مجموعة من الأطراف المقابلة التي من المحتمل إخفاؤها ارتباطاً بعوامل مشتركة من الموقع الجغرافي، أو طبيعة النشاط، وغيرها من العوامل، مما قد يؤدي إلى خسائر جسيمة تهدد القدرة على القيام بالأنشطة الرئيسية. (اسماعيل، 2021، 11)

على سبيل المثال يقدم البنك المركزي الألماني (Bundesbank Deutsche) وجهة نظر تتص على أن مخاطر التركيز الائتماني تنشأ بسبب التوزيع غير المتكافئ بين المقترضين المنفصلين (تركز مقترض واحد) أو قطاعات الصناعة والمناطق الجغرافية (التركز القطاعي).



شكل (1): مصادر تركيز المخاطر في القطاع المصرفي
المصدر: (Valvonis, 2007, 100)

وبذلك نستخلص من هذا الفصل أن البنوك وعلى الرغم من قدرتها على تحقيق أرباح كبيرة نتيجة تركيز التوظيفات الاستثمارية للودائع الموجودة لديها في قطاع معين أو جهة معينة والتي دفعت بياناتها أو سلوكها أو سمعتها الإدارات في البنوك إلى الخوض باستثمارات أو تقديم تسهيلات كبيرة لها دوناً عن بقية عناصر السوق أو القطاع أملاً بالربح والعائد المرتفع، إلا أن ذات البنوك ستُعرض مركزها المالي لخطر كبير نتيجة احتمالية تعثر القطاعات موضوع التركيز والذي من الممكن أن يؤدي إلى نتائج كارثية كما حدث لبعض البنوك خلال الأزمة المالية عام 2008. إن هذا ما دفع لجنة بازل والوسط المصرفي الدولي إلى وضع مجموعة من المعايير تم ضمان تنفيذها في كافة البنوك عن طريق المصارف المركزية وذلك لتجنب الوقوع بأزمات مماثلة تؤثر على النظام المالي والمصرفي المحلي والعالمي. إن مخاطر التركيز لا يتوقف تأثيرها عند الانتماء فقط حيث أوضحت الدراسة أنها تتجاوز ذلك لتؤثر على جميع جوانب العمل المصرفي في حالات قلة التنوع عند اتخاذ القرارات.

الفصل الثالث

الدراسة العملية

يناقش الفصل الثالث من الدراسة الحالية المنهجية المتبعة عن طريق استعراض أسلوب الدراسة، تصميم الدراسة إضافة إلى عينة ومجتمع الدراسة ومدة الدراسة وطرق قياس المتغيرات انتقالاً لنمو الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة.

1-3 المنهجية

1-1-3 أسلوب وتصميم الدراسة

اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي الكمي من خلال تحليل مجموعة من البيانات العددية للوصول إلى النتائج المطلوبة وهذه البيانات مأخوذة من مراجعة التقارير السنوية والقوائم المالية للبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث تم تطبيق الإحصاء الوصفي من أجل الحصول على مؤشرات تخص وصف عينة الدراسة بالإضافة إلى تطبيق معامل الارتباط والاختبار المتعلق به لمعرفة ماهية الارتباط بين متغيرات الدراسة، ومن ثم لاختبار الفرضيات تم تطبيق الاختبارات التالية:

1- كون متغيرات الدراسة تحمل طابعاً زمنياً وتتبع لمجموعة من المصادر (المقاطع) وليست من

مصدر واحد (أي ليست بيانات مالية لبنك واحد)، لذلك يتطلب لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة

على المتغيرات التابعة تحديد نموذج الدراسة الأنسب لطبيعة البيانات، بين تحليل البيانات

المقطعية (Panel Data Analysis) وتحليل البيانات التجميعية (Pooled Data)

(Analysis) ولمعرفة النموذج الأنسب طبقت الدراسة اختبار (Lagrange Multiplier Test (LM) وهذا الاختبار يحدد إما وجود أثر للعوامل الفردية وعامل الزمن وبذلك يكون استخدام تحليل البيانات المقطعية (Panel Data Analysis) أفضل، أو عدم وجود هذا الأثر وبذلك يتم استخدام تحليل البيانات التجميعية (Pooled Data Analysis). (الغرابية وآخرون، 2015، 262).

2- لتحليل انحدار البيانات المقطعية (Panel Data) تم استخدام نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) ونموذج الأثر العشوائي (Random Effect Model).

3- لاختبار النموذج الامثل لمعرفة الأثر للمتغيرات واعتماد نتائجه للإجابة على أسئلة الدراسة وفرضياتها وذلك عندما يكون هنالك اختلاف جوهري بين النموذجين، يتم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) (Alfaraj & Hamouri, 2021).

3-1-2 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية.

3-1-3 عينة الدراسة

لقد تم اختيار عينة عشوائية مناسبة لهدف الدراسة حيث تكونت من 10 بنوك تقليدية سورية خاصة وهي: البنك العربي - بنك بيلوس - بنك بيمو السعودي الفرنسي - بنك الأردن سورية - بنك سوريا والمهجر - المصرف الدولي للتجارة والتمويل - بنك قطر الوطني - بنك الشرق - بنك فرنسبنك - بنك سوريا والخليج. وقد تم استثناء البنوك الأخرى للأسباب التالية:

- تم استثناء المصارف العامة لأنها تتبع للدولة وبالتالي تخضع لمؤثرات تتعلق بالسياسة الحكومية المالية والنقدية عند توجيه مواردها نحو استثمارات مختلفة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، إضافة إلى صعوبة الحصول على البيانات المالية لها.
- تم استثناء البنوك الإسلامية لأنها لا تتعامل بالقروض، فهي تطبق مبادئ الشريعة الإسلامية في نشاطاتها المصرفية.
- تم استثناء بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً) بسبب حدوث تغيير في هيكلته الداخلية وتأخر نشر البيانات المالية للعام الأخير بسبب التغير الحاصل خلال فترة انجاز الدراسة.

3-1-4 مصادر جمع البيانات

للعمل على تغطية الجانب العملي في الدراسة كان الاعتماد على المصادر الثانوية والتي تتمثل بالكتب والأدبيات والدراسات من قواعد البيانات الورقية والإلكترونية والأطروحات الجامعية المنشورة والغير المنشورة، وكذلك المواقع الرسمية للحصول على القوائم المالية للبنوك وذلك من أجل استخدام بياناتها في احتساب المعادلات والنسب لاستخلاص البيانات المطلوبة لأغراض الدراسة، وأي مرجع ذو صلة بموضوع الدراسة لتساعد الباحث في الاطلاع على ما هو مفيد وداعم فيما يخص الدراسة الحالية.

3-1-5 فترة الدراسة

امتدت فترة الدراسة من عام 2010 حتى عام 2020.

3-1-6 طرق قياس المتغيرات وأساليب تحليل البيانات

سيتم اعتماد المصادر الثانوية كمحدد لطرق قياس المتغيرات وعلى البيانات المالية في التقارير السنوية.

✚ **المتغيرات المستقلة:** إن المتغير المستقل الرئيسي للدراسة هو نسبة التركيز في محفظة التسهيلات

الائتمانية والذي تم التعبير عنه بقياسه من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

- نسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي.
- نسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب تصنيف العملاء.
- نسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل.

سيتم تطبيق مؤشر هيرشمان HHI لمعرفة نسب التركيز على مستوى الخطوط الثلاثة (القطاع

الاقتصادي، أصناف العملاء، ونوع التسهيل)

✚ **المتغيرات التابعة:** إن المتغير التابع الرئيسي للدراسة هو المخاطر المصرفية والذي تم التعبير عنه

وقياسه من خلال المتغيرات التابعة الفرعية التالية:

- نسبة كفاية رأس المال: نسبة مجموع رأس المال التنظيمي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر.
- نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول.
- نسبة التعثر: نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية.
- نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض.

✚ **المتغيرات الضابطة**

- نسبة السيولة: نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية الى إجمالي الودائع.
- حجم البنك: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول

2-3 بيانات عامة عن البنوك عينة الدراسة

تتكون عينة البحث من عشرة بنوك تقليدية خاصة وذلك بعد استبعاد البنك الحادي عشر بسبب التغيرات الداخلية التي طرأت على هيكلته كما ذكرنا سابقاً. تُظهر بيانات البنوك أن الشريحة الأكبر منها متشابهة ومقاربة في العديد من البيانات من حيث سنوات التأسيس ورأس المال المدفوع وعدد الأسهم فضلاً عن التطابق التام بينها جميعاً من حيث القيمة الاسمية للسهم، إن من شأن هذا التشابه أن يقلل من الانحرافات المحتملة بالنسبة إلى نتائج البحث (علي، 215، 133).

الجدول (1): بيانات عامة عن البنوك

التسلسل	اسم البنك	الرمز	سنة التأسيس	رأس المال المدفوع	القيمة الاسمية للسهم	عدد الأسهم
1	البنك العربي	ARBS	2005	5,050,000,000	100	50,500,000
2	بنك بيلوس - سورية	BBS	2005	6,120,000,000	100	61,200,000
3	بنك بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	2003	10,000,000,000	100	100,000,000
4	بنك الأردن - سورية	BOJS	2008	3,000,000,000	100	30,000,000
5	بنك سورية والمهجر	BSO	2003	8,640,000,000	100	86,400,000
6	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	2003	8,400,000,000	100	84,000,000
7	بنك قطر الوطني - سورية	QNBS	2009	16,500,000,000	100	165,000,000

41,250,000	100	4,125,000,000	2008	SHRQ	بنك الشرق	8
52,500,000	100	5,250,000,000	2008	FSBS	فرنسبنك - سورية	9
100,000,000	100	10,000,000,000	2006	SGB	بنك سورية والخليج	10

المصدر: سوق دمشق للأوراق المالية

3-3 تركيزات البنوك

لمعرفة نسب التركيز الائتماني للبنوك عينة الدراسة حسب القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة تم استخدام مؤشر Herfindahl-Hirschman والذي قمنا بشرحه سابقاً، ثم استخدام الوسط الهندسي لحساب متوسط نسب التركيز الائتماني للفترة كاملة، وذلك لأنه عندما تأخذ قيم المتغيرات شكل النسب، نستخدم المتوسط الهندسي بدلا من المتوسط الحسابي، بوصفه أقل تأثراً بالقيم المتطرفة (علي، 2015، 134). تم تطبيق معادلة المؤشر على بيانات البنوك وتحديد التسهيلات الائتمانية المباشرة وذلك حسب الشرائح التالية:

أ- التركيز على مستوى القطاع الاقتصادي

توزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى البنوك على القطاعات الاقتصادية التالية:

- 1- التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لقطاع الصناعة
- 2- التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لقطاع التجارة
- 3- التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لقطاع الزراعة
- 4- التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لقطاع العقارات
- 5- التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لقطاع الأفراد والخدمات
- 6- التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للقطاع الحكومي

7- التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للقطاع المالي

الجدول (2): نسب التركيز الائتماني على مستوى القطاع الاقتصادي

البنوك السنوات	ARBS	BBS	BBSF	BOJS	BSO	IBTF	QNBS	SHRQ	FSBS	SGB
2010	0.38	0.33	0.46	0.31	0.29	0.29	0.56	0.36	0.33	0.38
2011	0.35	0.34	0.48	0.33	0.32	0.31	0.35	0.47	0.31	0.39
2012	0.33	0.37	0.42	0.27	0.30	0.34	0.36	0.41	0.36	0.35
2013	0.36	0.35	0.39	0.31	0.28	0.34	0.35	0.51	0.37	0.35
2014	0.39	0.39	0.38	0.32	0.29	0.40	0.32	0.44	0.44	0.35
2015	0.45	0.43	0.44	0.44	0.29	0.45	0.32	0.39	0.56	0.34
2016	0.49	0.32	0.44	0.32	0.30	0.47	0.35	0.36	0.42	0.92
2017	0.35	0.36	0.35	0.32	0.37	0.51	0.33	0.35	0.38	0.91
2018	0.35	0.34	0.35	0.44	0.41	0.50	0.32	0.33	0.49	0.51
2019	0.31	0.29	0.36	0.36	0.37	0.50	0.38	0.41	0.41	0.38
2020	0.36	0.30	0.36	0.37	0.40	0.48	0.27	0.34	0.50	0.64
المتوسط الهندسي	0.37	0.34	0.40	0.34	0.32	0.41	0.35	0.39	0.41	0.47

المصدر: الباحث من تحليل البيانات

أظهرت النتائج في الجدول (2) أن أعلى قيمة من قيم متوسطات التركيز القطاعي سجلت لدى بنك سوريا والخليج بنسبة (47%) يليه كل من بنك فرنسبنك والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة (41%) لكل منهما ومن ثم بنك بيمو السعودي الفرنسي حيث كانت نسبة التركيز لديه (40%) وسجل بنك الشرق نسبة (39%) والبنك العربي (37%) وبنك قطر (35%) أما بنك بيلوس وبنك الأردن فبلغت نسبة كل منهما (34%) وكانت أقل نسبة لدى بنك سوريا والمهجر وهي (32%).

وبناء على ما سبق فإن متوسطات نسب التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي لفترة الدراسة لدى جميع البنوك تعتبر معتدلة كونها تبعد عن الواحد الصحيح، وهذا بدوره يؤكد على سياسة التنويع التي تطبقها البنوك وعلى التزامها بتعليمات المصرف المركزي الخاصة بسقوف ومحددات التركيزات في التمويل.

وفي التفاصيل فقد كانت النسب الأكبر من المنح لدى معظم البنوك مقدمة لقطاع التجارة يليه قطاع الصناعة ومن ثم قطاع الخدمات والأفراد أما بالنسبة لقطاعات الزراعة والعقارات والحكومي والمالي فقد كان المنح لهم منخفض جداً أو شبه معدوم وهذا التوجه يتفق مع السياسة العامة للبلاد في دعم القطاعات بما يتناسب مع احتياجات المرحلة، وكون القطاعات ذات المنح الأكبر هي القطاعات الأكثر أماناً بالنسبة للبنوك حيث بقيت فيها عجلة الإنتاج تدور نسبياً بشكل أفضل من القطاعات الأخرى ما يقلل من احتمالية التعثر لديها ويزيد من فرص تحقيق العائد المطلوب.

ب- التركيز على مستوى تصنيف العملاء

توزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى البنوك على أصناف العملاء التالية:

1- الشركات الكبرى

2- الشركات المتوسطة والصغيرة

3- الحكومة

4- الأفراد

الجدول (3): نسب التركيز الائتماني على مستوى تصنيف العملاء

البنوك السنوات	ARBS	BBS	BBSF	BOJS	BSO	IBTF	QNBS	SHRQ	FSBS	SGB
2010	0.84	0.68	0.30	0.51	0.42	0.46	0.57	0.67	0.82	0.74
2011	0.89	0.71	0.41	0.47	0.59	0.48	0.59	0.95	0.82	0.86
2012	0.90	0.73	0.42	0.43	0.58	0.70	0.57	0.94	0.89	0.91
2013	0.94	0.78	0.48	0.51	0.65	0.75	0.69	0.94	1.00	0.93
2014	0.97	0.87	0.47	0.54	0.71	0.74	0.76	0.95	0.93	0.94
2015	0.98	0.89	0.47	0.66	0.78	0.77	0.77	0.97	0.96	0.96
2016	0.98	0.87	0.41	0.74	0.82	0.87	0.70	0.95	0.96	0.97
2017	0.98	0.87	0.42	0.77	0.81	0.83	0.69	0.96	0.97	0.96
2018	0.98	0.88	0.48	0.72	0.86	0.75	0.66	0.98	0.94	0.96
2019	0.92	0.89	0.61	0.69	0.78	0.82	0.55	0.98	0.85	0.96
2020	0.96	0.89	0.54	0.47	0.72	0.83	0.56	0.99	0.82	0.98
المتوسط الهندسي	0.94	0.82	0.45	0.58	0.69	0.71	0.64	0.93	0.90	0.92

المصدر: الباحث من تحليل البيانات

أظهرت النتائج في الجدول (3) أن أعلى قيمة لمتوسطات التركيز الائتماني حسب أصناف العملاء سجلها البنك العربي بنسبة وصلت إلى (94%) يليه بنك الشرق (93%) وبنك سوريا والخليج (92%) ثم بفوارق أكبر سجل بنك بيبلس نسبة (82%) والمصرف الدولي للتجارة والتمويل (71%) يليهما بنك سوريا والمهجر بنسبة (69%) وبنك قطر الوطني بنسبة (64%) ثم بنك الأردن (58%) وسجلت أدنى نسبة لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة (45%).

بناء على ما سبق فإن متوسطات نسب التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب تصنيفات العملاء في فترة الدراسة كانت متفاوتة ومرتفعة نسبياً كونها أقرب من الواحد الصحيح.

وفي التفاصيل حسب البيانات المالية للبنوك، إن نسب التركيز المرتفعة على مستوى تصنيفات العملاء لدى أغلب البنوك كانت بسبب توجيه هذه البنوك الشريحة الأكبر من تسهيلاتهما إلى الشركات الكبرى دوناً عن بقية العملاء وهم الشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد والحكومة الذين كانت نسبهم من التسهيلات منخفضة جداً مقارنة بالحجم الكلي للمنح وفسرت بعض الدراسات ذلك بأن الشركات الكبرى تحظى بتصنيفات ائتمانية عالية لدى البنوك كونها أكثر أماناً تبعاً لسمعتها وكبر حجم أعمالها وقدرتها الفعلية على تقديم ضمانات حقيقية للبنوك.

ج- التركيز على مستوى نوع التسهيل

توزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة لدى البنوك حسب الأنواع التالية:

1- سندات محسومة (تجارية)

2- حسابات جارية مدينة

3- قروض وسلف

4- بطاقات ائتمان

الجدول (4): نسب التركيز الائتماني على مستوى نوع التسهيل

البنوك السنوات	ARBS	BBS	BBSF	BOJS	BSO	IBTF	QNBS	SHRQ	FSBS	SGB
2010	0.55	0.58	0.49	0.60	0.51	0.36	0.92	0.56	0.46	0.55
2011	0.60	0.62	0.46	0.65	0.46	0.34	0.67	0.71	0.45	0.59
2012	0.64	0.63	0.50	0.70	0.51	0.43	0.71	0.62	0.48	0.69
2013	0.74	0.67	0.51	0.81	0.50	0.52	0.73	0.66	0.52	0.80
2014	0.81	0.66	0.66	0.85	0.50	0.57	0.81	0.55	0.50	0.86
2015	0.87	0.50	0.70	0.88	0.51	0.54	0.83	0.68	0.51	0.91
2016	0.91	0.73	0.71	0.91	0.49	0.52	0.84	0.77	0.76	0.94
2017	0.91	0.89	0.77	0.92	0.62	0.60	0.93	0.89	0.94	0.94
2018	0.91	0.90	0.85	0.92	0.71	0.52	0.95	0.94	0.91	0.94
2019	0.91	0.91	0.85	0.82	0.75	0.52	0.96	0.94	0.87	0.93
2020	0.97	0.93	0.74	0.92	0.93	0.58	0.96	0.86	0.92	0.98
المتوسط الهندسي	0.79	0.71	0.64	0.81	0.58	0.49	0.84	0.73	0.63	0.82

المصدر: الباحث من تحليل البيانات

أظهرت النتائج في الجدول (4) أعلاه أن بنك قطر الوطني سجل أعلى نسبة تركيز لمحفظة التسهيلات الائتمانية على مستوى نوع التسهيل وهي (84%) يليه بنسب متقاربة كل من بنك سوريا والخليج وبنك الأردن والبنك العربي (82%) و(81%) و(79%) على التوالي، وسجل بنك الشرق نسبة (73%) ثم بنك بيلوس (71%) يليهما بنك بيمو السعودي الفرنسي وفرنسبنك بنسب متقاربة (64%) و(63%) على التوالي، ثم بنك سوريا المهجر (58%)، وكانت أدنى نسبة لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل وهي (49%).

كسابقتها كانت متوسطات نسب التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل في فترة الدراسة متفاوتة ومرتفعة نسبياً، كون أغلبها أقرب إلى الواحد الصحيح.

حسب البيانات المالية للبنوك، إن نسب التركيز المرتفعة حسب نوع التسهيل التي سجلتها يرجع سببها لكون القروض والسلف هي الخدمة الائتمانية الأكثر تقديماً من قبل البنوك كونها الأكثر ربحية والأكثر أماناً عند توظيفها بالطرق الصحيحة وللجهات المناسبة، بالإضافة إلى أنها الأكثر طلباً من قبل العملاء لأنها تمكنهم من توظيف الأموال المقترضة بالطريقة الملائمة لكافة أعمالهم على اختلاف قطاعاتها حيث إن أنواع التسهيلات الأخرى تأخذ طابعاً أكثر عملية فضلاً عن أنها تحمل خصائص معينة يستفيد منها عملاء محددين.

4-3 التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

يستعرض هذا الجزء من الدراسة تحليل البيانات ونتائجها بالاعتماد على اختبارات الإحصاء الوصفي، بالإضافة إلى اختبار تحليل البيانات المقطعية (Panel Data) لغايات فحص الفرضيات حول أثر المتغيرات المستقلة وأبعادها على المتغيرات التابعة باستخدام برنامج STATA، مع التركيز على صدق وموثوقية اداة الدراسة، حيث يحتوي الفصل ايضا على مناقشة النتائج.

1-4-3 الإحصاء الوصفي

يهدف الإحصاء الوصفي لتقديم صورة شاملة وواسعة حول المتغيرات، حيث تم استخراج الوسط الحسابي للمتغيرات عن طريق مؤشر النزعة المركزية لبيان القيمة التي تصف وتلخص المتغيرات، ثم تم حساب الانحراف المعياري لمعرفة مدى التشتت بين القيم، وتم استعراض القيم العليا والدنيا لكل متغير من متغيرات الدراسة.

جدول (5): الإحصاء الوصفي لنسب المتغيرات (%)

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Max	Min
نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي (%)	38.85	9.98	92.00	27.00
نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب تصنيف العملاء (%)	75.12	19.98	100.00	29.00
نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل (%)	71.80	17.59	98.00	34.00
نسبة السيولة (%)	60.73	26.70	150.01	9.7
حجم البنك	24.90	0.83	27.21	22.94
نسبة كفاية رأس المال (%)	50.29	75.65	313.8	2.58

نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول (%)	10.41	21.02	67.27	-35.03
نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير المنتجة) إلى إجمالي التسهيلات (%)	33.28	22.43	90.00	0
نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الى إجمالي القروض (%)	27.12	22.64	132.83	0
عدد المشاهدات: 110 مشاهدة				

المصدر: الباحث من تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA

يظهر من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لنسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي (38.58%) نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب تصنيف العملاء (75.12%) نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل (71.80%). في الرجوع للنسب أعلاه، نلاحظ أن متوسطات نسب التركيز كانت منخفضة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية مقارنة بتصنيف العملاء وأنواع التسهيلات وذلك كون عدد القطاعات أكبر من عدد أصناف العملاء وأنواع التسهيلات حيث إن توزع العينة فيما بينها يعد أكثر تنوعاً وأقل تشتتاً ويمكن التحقق من ذلك من خلال قيمة الانحراف المعياري كونها أصغر من قيمة الوسط الحسابي.

فيما يخص نسبة السيولة مقاسة بنسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية الى إجمالي الودائع فقد كان وسطها الحسابي (60.73%) وسجل الانحراف المعياري لها نسبة (26.70%) وهذا مؤشر على وجود تشتت بالعينة وخطر للتقلب في نسب السيولة. أما حجم البنك مقاسة باللوغاريتم الطبيعي للأصول فقد سجل متوسطها الحسابي (24.90) وسجل انحرافها المعياري نسبة ضئيلة جدا (0.83) وهذا يرجع إلى تقارب حجم البنوك عينة الدراسة.

بلغ الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال مقاسة بنسبة مجموع رأس المال التنظيمي إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر قيمته (50.29%) مؤشرا أن الاعتماد على التمويل من حقوق الملكية والقروض بشكل

متساوي تقريباً في حين كان هناك تفاوت في نسبة كفاية رأس المال بين عينة البحث مما انعكس على زيادة الانحراف المعياري عن الوسط الحسابي.

فيما يخص نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول بلغت قيمة الوسط الحسابي لها (10.41%)، وهذا المؤشر الإيجابي يدعم صحة القطاع المصرفي في سوريا بشكل عام، لكن في التفاصيل فإن الانحراف المعياري للفجوة كان مرتفعاً (21.02%) وهو أكبر من الوسط الحسابي ما يدل على وجود تشتت كبير في العينة وخطر لتقلب نسبة التغير في أسعار الفائدة كون هنالك تفاوت كبير في هذه النسبة بين البنوك عينة الدراسة حيث سجل بعضها إفرادياً فجوات سالبة خلال بعض السنوات.

أما نسبة التعثر فقد بلغ متوسطها الحسابي (33.28%) وهي تشكل نسبة مرتفعة من حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك وهذا يعزى إلى الظروف التي تمر بها البلاد خلال سنوات الدراسة وهي نسبة متقاربة مع متوسط نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض (27.12%) وهذا يؤكد صحة الإجراءات التي تتخذها البنوك تطبيقاً لمقررات لجنة بازل وتعليمات المصرف المركزي.

3-4-2 دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة

بعد تطبيق معامل ارتباط بيرسون والاختبار المتعلق به لقياس الارتباط بين متغيرات الدراسة يلاحظ من خلال مصفوفة الارتباط أنه لا يوجد ارتباط معنوي بين المتغيرات المستقلة. أما فيما يخص علاقتها مع المتغيرات التابعة، فقد كان هنالك ارتباط معنوي بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة كان الارتباط الأعلى بين نسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل مع نسبة التعثر وهي نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير المنتجة) إلى إجمالي التسهيلات حيث بلغت نسبة الارتباط (0.4565)، ثم نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول بنسبة بلغت (0.2996)، ونسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب تصنيف العملاء مع نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الى إجمالي القروض حيث بلغت (0.2962).

جدول (6): مصفوفة الارتباط

نسبة مخصص الخسائر الاثتمانية المتوقعة الى اجمالي القروض (%)	نسبة التسهيلات الاثتمانية المتعثرة (غير المنتجة) إلى إجمالي التسهيلات (%)	نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول (%)	نسبة رأس المال (%)	حجم البنك	نسبة السيولة (مرة)	نسبة التركيز في التسهيلات الاثتمانية حسب نوع التسهيل (%)	نسبة التركيز في التسهيلات الاثتمانية حسب تصنيف العملاء (%)	نسبة التركيز في التسهيلات الاثتمانية حسب القطاع الاقتصادي (%)	
								1.0000	نسبة التركيز في التسهيلات الاثتمانية حسب القطاع الاقتصادي (%)
							1.0000	0.2876 Sig: 0.23	نسبة التركيز في التسهيلات الاثتمانية حسب أصناف العملاء (%)
						1.0000	0.1477 Sig: 0.12	0.1519 Sig: 0.11	نسبة التركيز في التسهيلات الاثتمانية حسب نوع التسهيل (%)
					1.0000	0.2464 Sig: 0.95	0.1427 Sig: 0.14	0.0700 Sig: 0.47	نسبة السيولة (%)
				1.0000	-0.5537 Sig: 0.00	0.1223 Sig: 0.20	0.1037- Sig: 0.28	0.0816 Sig: 0.40	حجم البنك
			1.0000	0.0155 Sig: 0.87	-0.0477 Sig: 0.62	0.2996 Sig: 0.00	0.3696- Sig: 0.00	0.1407- Sig: 0.01	نسبة كفاية رأس المال (%)

		1.0000	0.7831 Sig: 0.00	0.1990 Sig: 0.03	-0.0605 Sig: 0.00	0.2738 Sig: 0.00	0.1988- Sig: 0.03	0.1881- Sig: 0.04	نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول (%)
	1.0000	0.1811 Sig: 0.05	0.0538 Sig: 0.57	0.1310 Sig: 0.17	0.0812 Sig: 0.40	0.4565 Sig: 0.00	0.1851 Sig: 0.00	0.1544 Sig: 0.01	نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير المنتجة) إلى إجمالي التسهيلات
1.0000	0.6447 Sig: 0.00	0.1490 Sig: 0.12	0.0189- Sig: 0.84	0.1361 Sig: 0.15	-0.1264 Sig: 0.18	0.0429- Sig: 0.00	0.2962 Sig: 0.00	0.0986 Sig: 0.03	نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الى اجمالي القروض (%)

المصدر: الباحث من تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA

3-4-3 اختبار الفرضيات

للإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها تم صياغة عدد من الفرضيات حيث يستعرض القسم التالي اختبارات لهذه الفرضيات لدراسة أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة بنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي ونسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب تصنيف العملاء ونسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على المخاطر مقاسة بأربعة مقاييس بنسبة كفاية رأس المال، نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول ونسبة التعثر ونسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية.

يتطلب اختبار الفرضيات التحقق من عدم وجود ارتباط ما بين المتغيرات المستقلة بشكل مرتفع وذلك باستخدام معامل تضخم التباين وباستخدام اختبار التباين المسموح به لكل من المتغيرات المستقلة. يجب ألا تزيد قيمة معامل تضخم التباين (VIF) عن (10) ويجب أن تكون قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05). يعتمد استخدام اختبار انحدار البيانات المقطعية لاختبار الفرضيات باستخدام برنامج STATA.

جدول (7): اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح

المتغير المستقل	VIF	Tolerance
نسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي	1.12	0.889
نسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب تصنيف العملاء	1.13	0.886
نسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل	1.21	0.824
نسبة السيولة	1.70	0.587
حجم البنك	1.64	0.608

المصدر: الباحث من تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA

يلاحظ من الجدول (7) أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير تقل عن (10) حيث إنها تتراوح بين (1.12-1.70) وأن قيم اختبار التباين المسموح به (Tolerance) لكل متغير أكبر من (0.05) حيث إنها تتراوح بين (0.587 – 0.889) وهذه تعد مؤشرات على عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة.

فيما يلي يتم استعراض نتائج اختبار الفرضيات:

➤ **الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في

محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية

السورية.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وكانت النتائج وفق ما هو مبين في الجدول رقم (8) التالي:

جدول (8): نتائج اختبار الفرضية الأولى

		CAR	
		Fixed	Random
HHI_S	T / Z	-2.44	-2.48
	Sig	0.016*	0.013*
	Coef.	-0.303	-0.304
LIQ	T / Z	-1.78	-1.80
	Sig	0.078*	0.072*
	Coef.	-0.124	-0.124
BS	T / Z	6.72	6.78
	Sig	0.000*	0.000*
	Coef.	0.127	0.127
cons	T / Z	-5.15	-4.46
	Sig	0.000*	0.000*
	Coef.	-2.482	-2.476
R-sq		0.405	0.405
chi2		22.000	67.290
Prob		0.000*	0.000*
Hausman Test		chi2= 0.02, Prob= 0.999*	
Lagrangian Multiplier Test		chi2= 502.97, Prob= 0.000*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

بناءً على الجدول رقم (8) تم تطبيق اختبار (Lagrangian Multiplier Test) كانت نتائج الاختبار ذات دلالة معنوية (0.000) ما يؤكد أفضلية استخدام نموذج تحليل البيانات المقطعية (Panel Data Analysis) بدلاً من تحليل البيانات التجميعية (Pooled Data Analysis).

تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) واختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.999) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناءً على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن هناك علاقة عكسية بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي ونسبة كفاية رأس المال وذلك حسب قيمة معامل التحديد الذي بلغ (-0.304)، ولهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.013) وهي أصغر من (0.05).

فيما يخص المتغيرات الضابطة فلم يكن هنالك علاقة أو أثر معنوي لنسبة السيولة على نسبة كفاية رأس المال حيث بلغت نسبة المعنوية لها (0.072) وهي أكبر من (0.05)، أما بالنسبة لحجم البنك فقد كان له أثر ذو دلالة معنوية بلغت نسبة المعنوية (0.000) وهي أصغر من (0.05).

وفي تفاصيل نتائج النموذج ككل فقد أثبت وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) لنموذج نسبة (0.405) أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج استطاعت تفسير (40.5%) من تباينات المتغير التابع.

وبذلك نستنتج ما يلي:

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية السورية.

بناء على هذه النتيجة تكون معادلة النموذج على الشكل التالي:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum \beta_n x_{nit} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

y_{it} : هي المتغير التابع

β_0 : نقطة تقاطع محور معادلة الانحدار مع محور المتغير التابع

β_n : معامل الانحدار الخاص بالمتغير المستقل n

x_n : المتغير المستقل n

ε_{it} : مقدار الخطأ الخاص بالبيانات المقطعية و/أو الخطأ الحاصل بسبب دمج السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية

i : رمز الوحدة المقطعية

t : رمز الفترة الزمنية

$$CAR_{it} = -2.476 - 0.304 HHI_{S_{it}} + 0.127 BS_{it} + \varepsilon_{it}$$

➤ **الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في

محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية

السورية.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وكانت النتائج وفق ما هو مبين في الجدول رقم (9) التالي:

جدول (9): نتائج اختبار الفرضية الثانية

		CAR	
		Fixed	Random
HHI_C	T / Z	-2.80	-2.88
	Sig	0.006*	0.004*
	Coef.	-0.300	-0.306
LIQ	T / Z	-2.10	-2.10
	Sig	0.039*	0.036*
	Coef.	-0.144	-0.143
BS	T / Z	6.94	6.97
	Sig	0.000*	0.000*
	Coef.	0.133	0.132
cons	T / Z	-5.23	-4.61
	Sig	0.000*	0.000*
	Coef.	-2.496	-2.489
R-sq		0.416	0.416
chi2		23.000	69.710
Prob		0.000*	0.000*
Hausman Test		chi2= 0.34, Prob= 0.952*	
Lagrangian Multiplier Test		chi2= 455.00, Prob= 0.000*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

بناء على الجدول رقم (9) تم تطبيق اختبار (Lagrangian Multiplier Test) كانت نتائج الاختبار ذات دلالة معنوية (0.000) ما يؤكد أفضلية استخدام نموذج تحليل البيانات المقطعية (Panel Data Analysis) فضلا عن تحليل البيانات التجميعية (Pooled Data Analysis).

تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) واختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.952) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناء على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن هناك علاقة عكسية بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء ونسبة كفاية رأس المال وذلك حسب قيمة معامل التحديد الذي بلغ (-0.306)، ولهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.004) وهي أصغر من (0.05).

فيما يخص المتغيرات الضابطة أظهرت النتائج وجود علاقة وأثر معنوي لنسبة السيولة على نسبة كفاية رأس المال حيث بلغت نسبة المعنوية لها (0.036) وهي أصغر من (0.05)، كذلك بالنسبة لحجم البنك فقد كان له أثر ذو دلالة معنوية بلغت نسبة المعنوية (0.000) وهي أصغر من (0.05).

وفي تفاصيل نتائج النموذج ككل فقد أثبت وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) لنموذج نسبة (0.416) أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج استطاعت تفسير (41.6%) من تباينات المتغير التابع.

وبناء على ما تقدم نستنتج ما يلي:

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية السورية.

بناء على هذه النتيجة تكون معادلة النموذج على الشكل التالي:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum \beta_n x_{nit} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

y_{it} : المتغير التابع

β_0 : نقطة تقاطع محور معادلة الانحدار مع محور المتغير التابع

β_n : معامل الانحدار الخاص بالمتغير المستقل n

x_n : المتغير المستقل n

ε_{it} : مقدار الخطأ الخاص بالبيانات المقطعية و/أو الخطأ الحاصل بسبب دمج السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية

i : رمز الوحدة المقطعية

t : رمز الفترة الزمنية

$$CAR_{it} = -2.489 - 0.306 HHI_C_{it} - 0.143 LIQ_{it} + 0.132 BS_{it} + \varepsilon_{it}$$

➤ **الفرضية الرئيسية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز

في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية السورية.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وكانت النتائج وفق ما هو مبين في الجدول رقم (10) التالي:

جدول (10): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

		CAR	
		Fixed	Random
HHI_T	T / Z	-1.74	-1.62
	Sig	0.085*	0.104*
	Coef.	-0.202	-0.188
LIQ	T / Z	-1.85	-1.85
	Sig	0.068*	0.065*
	Coef.	-0.131	-0.131
BS	T / Z	5.54	5.44
	Sig	0.000*	0.000*
	Coef.	0.154	0.151
cons	T / Z	-4.79	-4.39
	Sig	0.000*	0.000*
	Coef.	-3.112	-3.050
R-sq		0.388	0.387
chi2		20.450	60.330
Prob		0.000*	0.000*
Hausman Test		chi2= 3.62, Prob= 0.305*	
Lagrangian Multiplier Test		chi2= 449.32, Prob= 0.000*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

بناءً على الجدول رقم (10) تم تطبيق اختبار (Lagrangian Multiplier Test) كانت نتائج الاختبار ذات دلالة معنوية (0.000) ما يؤكد أفضلية استخدام نموذج تحليل البيانات المقطعية (Panel Data Analysis) فضلاً عن تحليل البيانات التجميعية (Pooled Data Analysis).

تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) واختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.305) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناءً على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن هناك علاقة عكسية بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل ونسبة كفاية رأس المال، لكن هذه العلاقة لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حيث بلغت نسبة المعنوية (0.104) وهي أكبر من 5%.

وعلى الرغم من أن نتائج النموذج ككل فقد أثبتت وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) لنموذج نسبة (0.387) أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج استطاعت تفسير (38.7%) من تباينات المتغير التابع، إلا أنه لم يثبت وجود أثر للتركز حسب نوع التسهيل على نسبة كفاية رأس المال وبناءً عليه نستنتج ما يلي:

نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على كفاية رأس المال لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في

محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات

الحساسة لسعر الفائدة إلى إجمالي الأصول لدى البنوك التقليدية السورية.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وكانت النتائج وفق ما هو مبين في الجدول رقم (11) التالي:

جدول (11): نتائج اختبار الفرضية الرابعة

		GAP	
		Fixed	Random
HHI_S	T / Z	-1.45	-1.54
	Sig	0.151*	0.124*
	Coef.	-0.175	-0.185
LIQ	T / Z	2.95	2.93
	Sig	0.004*	0.003*
	Coef.	0.201	0.196
BS	T / Z	6.32	6.29
	Sig	0.000*	0.000*
	Coef.	0.117	0.115
cons	T / Z	-6.10	-5.99
	Sig	0.000*	0.000*
	Coef.	-2.873	-2.820
R-sq		0.296	0.296
F / chi2		13.580	40.180
Prob		0.000*	0.000*
Hausman Test		chi2= 1.78, Prob= 0.620*	
Lagrangian Multiplier Test		chi2= 244.57, Prob= 0.000*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

بناءً على الجدول رقم (11) تم تطبيق اختبار (Lagrangian Multiplier Test) كانت نتائج الاختبار ذات دلالة معنوية (0.000) ما يؤكد أفضلية استخدام نموذج تحليل البيانات المقطعية (Panel Data Analysis) فضلاً عن تحليل البيانات التجميعية (Pooled Data Analysis).

تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) واختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.620) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناءً على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن هناك علاقة عكسية بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي ونسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول لكن لم يسجل وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.124) وهي أكبر من (0.05). وعلى الرغم من أن نتائج النموذج ككل فقد أثبتت وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) لنموذج نسبة (0.296) أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج استطاعت تفسير (29.6%) من تباينات المتغير التابع، إلا أنه لم يثبت وجود أثر للتركز حسب القطاع الاقتصادي على نسبة التغير في أسعار الفائدة وبناءً عليه نستنتج ما يلي:

نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة إلى إجمالي الأصول لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية الخامسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في

محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة

لسعر الفائدة إلى إجمالي الأصول لدى البنوك التقليدية السورية.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وكانت النتائج وفق ما هو مبين

في الجدول رقم (12) التالي:

جدول (12): نتائج اختبار الفرضية الخامسة

		GAP	
		Fixed	Random
HHI_C	T / Z	-1.00	-1.11
	Sig	0.321 *	0.269 *
	Coef.	-0.106	-0.111
LIQ	T / Z	2.78	2.79
	Sig	0.006 *	0.005 *
	Coef.	0.189	0.185
BS	T / Z	6.17	6.19
	Sig	0.000 *	0.000 *
	Coef.	0.117	0.115
cons	T / Z	-6.02	-5.94
	Sig	0.000 *	0.000 *
	Coef.	-2.850	-2.796
R-sq		0.288	0.288
F / chi2		13.070	39.020
Prob		0.000 *	0.000 *
Hausman Test		chi2= 0.76, Prob= 0.858 *	
Lagrangian Multiplier Test		chi2= 251.68, Prob= 0.000 *	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

بناءً على الجدول رقم (12) تم تطبيق اختبار (Lagrangian Multiplier Test) كانت نتائج الاختبار ذات دلالة معنوية (0.000) ما يؤكد أفضلية استخدام نموذج تحليل البيانات المقطعية (Panel Data Analysis) فضلاً عن تحليل البيانات التجميعية (Pooled Data Analysis).

تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) واختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.858) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناءً على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن هناك علاقة عكسية بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء ونسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول لكن لم يكن لهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.269) وهي أكبر من (0.05). وعلى الرغم من أن نتائج النموذج ككل فقد أثبتت وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) لنموذج نسبة (0.288) أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج استطاعت تفسير (28.8%) من تباينات المتغير التابع، إلا أنه لم يثبت وجود أثر للتركز حسب أصناف العملاء على نسبة التغير في أسعار الفائدة وبناءً عليه نستنتج ما يلي:

نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة إلى إجمالي الأصول لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية السادسة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في

محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة

لسعر الفائدة إلى إجمالي الأصول لدى البنوك التقليدية السورية.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وكانت النتائج وفق ما هو مبين في الجدول رقم (13) التالي:

جدول (13): نتائج اختبار الفرضية السادسة

		GAP	
		Fixed	Random
HHI_T	T / Z	-0.11	0.16
	Sig	0.914*	0.873*
	Coef.	-0.012	0.017
LIQ	T / Z	2.75	2.68
	Sig	0.007*	0.007*
	Coef.	0.190	0.182
BS	T / Z	4.22	4.15
	Sig	0.000*	0.000*
	Coef.	0.114	0.107
cons	T / Z	-4.50	-4.41
	Sig	0.000*	0.000*
	Coef.	-2.848	-2.689
R-sq		0.281	0.280
chi2		12.610	37.210
Prob		0.000*	0.000*
Hausman Test		chi2= 1.63, Prob= 0.653*	
Lagrangian Multiplier Test		chi2= 231.84, Prob= 0.000*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

بناءً على الجدول رقم (13) تم تطبيق اختبار (Lagrangian Multiplier Test) كانت نتائج الاختبار ذات دلالة معنوية (0.000) ما يؤكد أفضلية استخدام نموذج تحليل البيانات المقطعية (Panel Data Analysis) فضلاً عن تحليل البيانات التجميعية (Pooled Data Analysis).

تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) واختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.653) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناءً على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل ونسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة (الفجوة) إلى إجمالي الأصول إلا أنه لم يكن لهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.873) وهي أكبر من (0.05). وعلى الرغم من أن نتائج النموذج ككل فقد أثبتت وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) لنموذج نسبة (0.280) أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج استطاعت تفسير (28%) من تباينات المتغير التابع، إلا أنه لم يثبت وجود أثر للتركز حسب نوع التسهيل على نسبة التغير في أسعار الفائدة وبناءً عليه نستنتج ما يلي:

نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة إلى إجمالي الأصول لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية السابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في

محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة التعثر لدى البنوك التقليدية السورية.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وكانت النتائج وفق ما هو مبين في الجدول رقم (14) التالي:

جدول (14): نتائج اختبار الفرضية السابعة

		NPF	
		Fixed	Random
HHI_S	T / Z	2.11	2.00
	Sig	0.038*	0.046*
	Coef.	0.415	0.393
LIQ	T / Z	-1.93	-0.93
	Sig	0.056*	0.350*
	Coef.	-0.214	-0.097
BS	T / Z	2.56	-1.99
	Sig	0.012*	0.046*
	Coef.	0.077	0.070
cons	T / Z	-2.12	-1.99
	Sig	0.036*	0.046*
	Coef.	-1.625	-1.511
R-sq		0.182	0.175
chi2		7.220	15.390
Prob		0.000*	0.002*
Hausman Test		chi2= 7.47, Prob= 0.058*	
Lagrangian Multiplier Test		chi2= 34.74, Prob= 0.000*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

بناء على الجدول رقم (14) تم تطبيق اختبار (Lagrangian Multiplier Test) كانت نتائج الاختبار ذات دلالة معنوية (0.000) ما يؤكد أفضلية استخدام نموذج تحليل البيانات المقطعية (Panel Data Analysis) فضلا عن تحليل البيانات التجميعية (Pooled Data Analysis).

تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) واختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.058) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناء على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن هناك علاقة طردية بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي ونسبة التعثر وذلك حسب قيمة معامل الانحدار التي بلغت (0.393)، أيضا أظهرت النتائج أن لهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.046) وهي أصغر من 5%.

فيما يخص المتغيرات الضابطة أظهرت النتائج عدم وجود علاقة وأثر معنوي لنسبة السيولة على نسبة التعثر حيث بلغت نسبة المعنوية لها (0.350) وهي أكبر من (0.05)، أما بالنسبة لحجم البنك فقد كان له أثر ذو دلالة معنوية بلغت نسبة المعنوية (0.046) وهي أصغر من (0.05).

وفي تفاصيل نتائج النموذج ككل فقد أثبت وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) لنموذج نسبة (0.175) أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج استطاعت تفسير (17.5%) من تباينات المتغير التابع.

وبناء على ما تقدم نستنتج ما يلي:

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة التعثر لدى البنوك التقليدية السورية.

بناء على هذه النتيجة تكون معادلة النموذج على الشكل التالي:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum \beta_n x_{nit} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

y_{it} : المتغير التابع

β_0 : نقطة تقاطع محور معادلة الانحدار مع محور المتغير التابع

β_n : معامل الانحدار الخاص بالمتغير المستقل n

x_n : المتغير المستقل n

ε_{it} : مقدار الخطأ الخاص بالبيانات المقطعية و/أو الخطأ الحاصل بسبب دمج السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية

i : رمز الوحدة المقطعية

t : رمز الفترة الزمنية

$$NPF_{it} = -1.511 + 0.393 HHI_S_{it} + 0.07 BS_{it} + \varepsilon_{it}$$

➤ **الفرضية الثامنة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في

محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة التعثر لدى البنوك التقليدية السورية.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وكانت النتائج وفق ما هو مبين في الجدول رقم (15) التالي:

جدول (15): نتائج اختبار الفرضية الثامنة

		NPF	
		Fixed	Random
HHI_C	T / Z	2.64	2.68
	Sig	0.010*	0.007*
	Coef.	0.447	0.383
LIQ	T / Z	-1.73	-0.88
	Sig	0.087*	0.380*
	Coef.	-0.188	-0.089
BS	T / Z	2.25	2.33
	Sig	0.027*	0.020*
	Coef.	0.068	0.067
cons	T / Z	-2.10	-2.14
	Sig	0.038*	0.032*
	Coef.	-1.590	-1.593
R-sq		0.202	0.197
chi2		8.200	19.040
Prob		0.000*	0.000*
Hausman Test		chi2= 8.81, Prob= 0.032*	
Lagrangian Multiplier Test		chi2= 36.89, Prob= 0.000*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

بناء على الجدول رقم (15) تم تطبيق اختبار (Lagrangian Multiplier Test) كانت نتائج الاختبار ذات دلالة معنوية (0.000) ما يؤكد أفضلية استخدام نموذج تحليل البيانات المقطعية (Panel Data Analysis) فضلا عن تحليل البيانات التجميعية (Pooled Data Analysis).

تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) واختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.032) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) أفضل من نموذج الآثار العشوائية (Random Effect).

بناء على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن هناك علاقة طردية قوية بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء ونسبة التعثر وذلك حسب قيمة معامل الانحدار التي بلغت (0.447)، أيضا أظهرت النتائج أن لهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.010) وهي أصغر من (0.05).

فيما يخص المتغيرات الضابطة أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة على نسبة التعثر حيث بلغت نسبة المعنوية لها (0.087) وهي أكبر من (0.05)، أما بالنسبة لحجم البنك فقد كان له أثر ذو دلالة معنوية بلغت نسبة المعنوية (0.027) وهي أصغر من (0.05).

وفي تفاصيل نتائج النموذج ككل فقد أثبت وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج نسبة (0.202) أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج استطاعت تفسير (20.2%) من تباينات المتغير التابع.

وبناء على ما تقدم نستنتج ما يلي:

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة التعثر لدى البنوك التقليدية السورية.

بناء على هذه النتيجة تكون معادلة النموذج على الشكل التالي:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum \beta_n x_{nit} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

y_{it} : المتغير التابع

β_0 : نقطة تقاطع محور معادلة الانحدار مع محور المتغير التابع

β_n : معامل الانحدار الخاص بالمتغير المستقل n

x_n : المتغير المستقل n

ε_{it} : مقدار الخطأ

i : رمز الوحدة المقطعية

t : رمز الفترة الزمنية

$$NPF_{it} = -1.590 + 0.447 HHI_C_{it} + 0.068 BS_{it} + \varepsilon_{it}$$

➤ **الفرضية التاسعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في

محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على نسبة التعثر لدى البنوك التقليدية السورية.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وكانت النتائج وفق ما هو مبين في الجدول رقم (16) التالي:

جدول (16): نتائج اختبار الفرضية التاسعة

		NPF	
		Fixed	Random
HHI_T	T / Z	3.00	4.02
	Sig	0.003*	0.000*
	Coef.	0.533	0.574
LIQ	T / Z	-2.07	-1.50
	Sig	0.042*	0.133*
	Coef.	-0.224	-0.151
BS	T / Z	-0.10	-0.15
	Sig	0.924*	0.882*
	Coef.	-0.004	-0.005
cons	T / Z	0.19	0.17
	Sig	0.851*	0.866*
	Coef.	0.187	0.141
R-sq		0.217	0.213
chi2		8.980	27.640
Prob		0.000*	0.000*
Hausman Test		chi2= 4.15, Prob= 0.245*	
Lagrangian Multiplier Test		chi2= 27.64, Prob= 0.000*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

بناء على الجدول رقم (16) تم تطبيق اختبار (Lagrangian Multiplier Test) كانت نتائج الاختبار ذات دلالة معنوية (0.000) ما يؤكد أفضلية استخدام نموذج تحليل البيانات المقطعية (Panel Data Analysis) فضلا عن تحليل البيانات التجميعية (Pooled Data Analysis).

تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) واختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.245) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناء على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن هناك علاقة طردية قوية بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل ونسبة التعثر وذلك حسب قيمة معامل الانحدار التي بلغت (0.574)، أيضا أظهرت النتائج أن لهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.000) وهي أصغر من 5%.

فيما يخص المتغيرات الضابطة أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة على نسبة التعثر حيث بلغت نسبة المعنوية لها (0.133) وهي أكبر من (0.05)، وكذلك بالنسبة لحجم البنك فلم يكن له أثر ذو دلالة معنوية حيث بلغت نسبة المعنوية (0.882) وهي أكبر من (0.05).

وفي تفاصيل نتائج النموذج ككل فقد أثبت وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج نسبة (0.213) أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج استطاعت تفسير (21.3%) من تباينات المتغير التابع.

وبناء على ما تقدم نستنتج ما يلي:

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على نسبة التعثر لدى البنوك التقليدية السورية.

بناء على هذه النتيجة تكون معادلة النموذج على الشكل التالي:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum \beta_n x_{nit} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

y_{it} : المتغير التابع

β_0 : نقطة تقاطع محور معادلة الانحدار مع محور المتغير التابع

β_n : معامل الانحدار الخاص بالمتغير المستقل n

x_n : المتغير المستقل n

ε_{it} : مقدار الخطأ الخاص بالبيانات المقطعية و/أو الخطأ الحاصل بسبب دمج السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية

i : رمز الوحدة المقطعية

t : رمز الفترة الزمنية

$$NPF_{it} = 0.141 + 0.574 HHI_T_{it} + \varepsilon_{it}$$

➤ **الفرضية العاشرة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة لتركز في

محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى

إجمالي القروض لدى البنوك التقليدية السورية.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وكانت النتائج وفق ما هو مبين

في الجدول رقم (17) التالي:

جدول (17): نتائج اختبار الفرضية العاشرة

		ECL	
		Fixed	Random
HHI_S	T / Z	2.09	1.73
	Sig	0.039*	0.084*
	Coef.	0.492	0.386
LIQ	T / Z	-1.81	-1.35
	Sig	0.073*	0.177*
	Coef.	-0.240	-0.151
BS	T / Z	0.44	0.50
	Sig	0.658*	0.618*
	Coef.	0.015	0.016
cons	T / Z	-0.19	-0.23
	Sig	0.851*	0.815*
	Coef.	-0.171	-0.198
R-sq		0.085	0.084
chi2		2.990	6.400
Prob		0.035*	0.094*
Hausman Test		chi2= 3.59, Prob= 0.309*	
Lagrangian Multiplier Test		chi2= 6.20, Prob= 0.006*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

بناءً على الجدول رقم (17) تم تطبيق اختبار (Lagrangian Multiplier Test) كانت نتائج الاختبار ذات دلالة معنوية (0.006) ما يؤكد أفضلية استخدام نموذج تحليل البيانات المقطعية (Panel Data Analysis) فضلاً عن تحليل البيانات التجميعية (Pooled Data Analysis).

تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) واختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.309) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناءً على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن هناك علاقة طردية بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي ونسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض لكن أظهرت النتائج أنه لا يوجد لهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.084) وهي أكبر من 5%. وكذلك نتائج النموذج ككل أثبتت عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث بلغت نسبة معنويته (0.094) وهي أكبر من (0.05).

وبناءً عليه نستنتج ما يلي:

نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي على نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض لدى البنوك التقليدية السورية.

➤ **الفرضية الحادية عشرة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز

في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى

إجمالي القروض لدى البنوك التقليدية السورية.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وكانت النتائج وفق ما هو مبين

في الجدول رقم (18) التالي:

جدول (18): نتائج اختبار الفرضية الحادية عشرة

		ECL	
		Fixed	Random
HHI_C	T / Z	5.55	4.55
	Sig	0.000*	0.000*
	Coef.	1.012	0.635
LIQ	T / Z	-1.81	-1.69
	Sig	0.074*	0.092*
	Coef.	-0.211	-0.178
BS	T / Z	-0.55	0.33
	Sig	0.584*	0.745*
	Coef.	-0.017	0.010
cons	T / Z	0.10	-0.44
	Sig	0.917*	0.661*
	Coef.	0.085	-0.347
R-sq		0.274	0.262
chi2		12.200	24.930
Prob		0.000*	0.000*
Hausman Test		chi2= 12.01, Prob= 0.007*	
Lagrangian Multiplier Test		chi2= 9.45, Prob= 0.001*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

بناء على الجدول رقم (18) تم تطبيق اختبار (Lagrangian Multiplier Test) كانت نتائج الاختبار ذات دلالة معنوية (0.001) ما يؤكد أفضلية استخدام نموذج تحليل البيانات المقطعية (Panel Data Analysis) فضلا عن تحليل البيانات التجميعية (Pooled Data Analysis).

تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) ولاختبار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.007) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) أفضل من نموذج الآثار العشوائية (Random Effect).

بناء على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن هناك علاقة طردية قوية جدا بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء ونسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض وذلك حسب قيمة معامل الانحدار التي بلغت (1.012)، أيضا أظهرت النتائج أن لهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.000) وهي أصغر من 5%. فيما يخص المتغيرات الضابطة أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لنسبة السيولة على نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض حيث بلغت نسبة المعنوية لها (0.074) وهي أكبر من (0.05)، وكذلك بالنسبة لحجم البنك فلم يكن له أثر ذو دلالة معنوية حيث بلغت نسبة المعنوية (0.584) وهي أكبر من (0.05).

وفي تفاصيل نتائج النموذج ككل فقد أثبت وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وبلغت نسبة معنويته (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج نسبة (0.274) أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج استطاعت تفسير (27.4%) من تباينات المتغير التابع.

وبناء على ما تقدم نستنتج ما يلي:

نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء على نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض لدى البنوك التقليدية السورية.

بناء على هذه النتيجة تكون معادلة النموذج على الشكل التالي:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum \beta_n x_{nit} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

y_{it} : المتغير التابع

β_0 : نقطة تقاطع محور معادلة الانحدار مع محور المتغير التابع

β_n : معامل الانحدار الخاص بالمتغير المستقل n

x_n : المتغير المستقل n

ε_{it} : مقدار الخطأ

i : رمز الوحدة المقطعية

t : رمز الفترة الزمنية

$$ECL_{it} = 0.085 + 1.012 HHI_C_{it} + \varepsilon_{it}$$

➤ **الفرضية الثانية عشرة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز

في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي

القروض لدى البنوك التقليدية السورية.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام نموذجي الآثار الثابتة والعشوائية وكانت النتائج وفق ما هو مبين في الجدول رقم (19) التالي:

جدول (19): نتائج اختبار الفرضية الثانية عشرة

		ECL	
		Fixed	Random
HHI_T	T / Z	-1.09	-0.48
	Sig	0.279*	0.629*
	Coef.	-0.239	-0.076
LIQ	T / Z	-1.40	-0.92
	Sig	0.164*	0.355*
	Coef.	-0.188	-0.109
BS	T / Z	1.38	0.94
	Sig	0.171*	0.349*
	Coef.	0.072	0.036
cons	T / Z	-1.02	-0.54
	Sig	0.311*	0.588*
	Coef.	-1.255	-0.519
R-sq		0.055	0.052
chi2		1.880	3.600
Prob		0.139*	0.308*
Hausman Test		chi2= 2.47, Prob= 0.481*	
Lagrangian Multiplier Test		chi2= 4.08, Prob= 0.021*	

المصدر: الباحث من تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA. * يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

بناءً على الجدول رقم (19) تم تطبيق اختبار (Lagrangian Multiplier Test) كانت نتائج الاختبار ذات دلالة معنوية (0.021) ما يؤكد أفضلية استخدام نموذج تحليل البيانات المقطعية (Panel Data Analysis) فضلاً عن تحليل البيانات التجميعية (Pooled Data Analysis).

تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect) واختيار النموذج الأكثر كفاءة لاعتماد النتائج تم تطبيق اختبار هاوسمان (Hausman Test) والذي أظهر عدم معنوية في النتائج حيث بلغت (Prob=0.481) وهذا بدوره يؤكد أن الاعتماد على نتائج نموذج الآثار العشوائية (Random Effect) أفضل من نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect).

بناءً على ما سبق نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أن هناك علاقة عكسية ضعيفة جداً بين نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل ونسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض لكن أظهرت النتائج أنه لا يوجد لهذه العلاقة أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% حيث بلغت نسبة المعنوية (0.629) وهي أكبر من 5%. وفي تفاصيل نتائج النموذج ككل أظهرت النتائج أيضاً عدم وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث بلغت نسبة معنويته (0.308) وهي أكبر من (0.05).

وبناءً على ما تقدم نستنتج ما يلي:

نقبل فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($p \leq 5\%$) لنسبة التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل على نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض لدى البنوك التقليدية السورية.

جدول (20): ملخص نتائج اختبار الفرضيات

المتغيرات التابعة المتغيرات المستقلة	نسبة كفاية رأس المال (CAR)	نسبة الفجوة إلى إجمالي الأصول (GAP)	نسبة التعثر (NPF)	نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض (ECL)
نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي (HHI_S)	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة عكسية	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة طردية	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية
نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب أصناف العملاء (HHI_C)	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة عكسية	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة طردية	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة طردية
نسبة التركيز في التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل (HHI_T)	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة طردية	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية

الخاتمة

اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (آفين، 2015) التي توصلت الى أن تنوع محفظة القروض يؤثر معنوياً في مخاطر المحفظة في كلٍّ من مصرفي بيبيلوس وسورية والخليج، في حين لا يؤثر تنوع محفظة القروض معنوياً في مخاطر محفظة القروض في كلٍّ من المصرف بيمو، عودة، العربي والدولي، واتفقت مع دراسة (احمد، 2015) التي وجدت علاقة وأثر ذو دلالة إحصائية بين نسب التركيز في التسهيلات الائتمانية والمخاطر الائتمانية وقد تبين أن القطاع التجاري هو الأكثر خطراً. كما اتفقت مع دراسة (سليمانى احمد، 2016) والتي

درست أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة الى القطاعات الاقتصادية على المخاطر الائتمانية ووجدت أثر ذو دلالة احصائية للقطاع التجاري على المخاطر الائتمانية، أيضا مع دراسة (المملوك، 2020) التي أكدت وجود علاقة ذات دالة إحصائية بين تركيز المحفظة الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي وخطر المحفظة الائتمانية. ودراسة (Chen, 2013) التي خلصت إلى أن التركيز القطاعي للمحفظة الائتمانية يؤدي إلى مخاطر عالية أي أن هناك علاقة طردية بين التركيز الائتماني والمخاطر، ودراسة (Langrin, 2008) التي وجدت أثر للتركز لدى المحافظ الائتمانية حيث كلما تم تركيز المحفظة بشكل أكبر كلما ساعد على الابتعاد عن المخاطر النظامية التي من الممكن التعرض لها.

الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء مراجعة نتائج التحليل الاحصائي توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

الاستنتاجات

1- إن درجات التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية على مستوى القطاع الاقتصادي لدى البنوك عينة

الدراسة متفاوتة، ولكن جميعها تقع ضمن الحدود المقبولة وهذا يدل على التزام هذه البنوك بالضوابط

والمعايير التي يضعها المصرف المركزي للحد من مخاطر التركيز بالإضافة إلى أن الفترة المدروسة تعد

فترة عدم استقرار في البلاد وهذا يؤثر بطبعه على جميع القطاعات لذلك وعلى الرغم من أن نسب التركيز

لم تكن مرتفعة نسبياً إلا أن التسهيلات كانت توظف لدى مجموعة من القطاعات أكثر من غيرها كالقطاع

التجاري والصناعي ومن الممكن أن يكون ذلك تبعاً لعدة عوامل منها حجم العملاء في القطاع وتصنيفهم

الائتماني إضافة إلى عدة عوامل تتعلق بالسوق ومدى فاعلية القطاع وتوقعات عوائده.

2- درجات التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية على مستوى أصناف العملاء كانت مرتفعة ومتفاوتة وذلك

كون أكبر قدر من التسهيلات الائتمانية كانت تمنح للشركات الكبرى ويعزى ذلك إلى حجم الأعمال التي

تقوم بها هذه الشركات والتي تتطلب تمويل أضخم من غيرها من الأعمال بالإضافة إلى أن البنوك لديها

تصنيفات مرتفعة لمثل هذه الشركات كونها ذات حجم اقتصادي كبير وتتحدى بالسمعة وتستطيع أن تقدم

ضمانات مناسبة مقابل هذه التسهيلات.

3- درجات التركيز في محفظة التسهيلات الائتمانية على مستوى نوع التسهيل كانت أيضاً مرتفعة ومتفاوتة بين

البنوك عينة الدراسة وذلك كون عدد أنواع التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة قليل نسبياً والنوع الأكثر

طلباً لدى جميع القطاعات والعملاء هي القروض والسلف كونها الأكثر ملائمة والأسهل توظيفاً في أي

مجال يمارسه العميل حيث إن بقية أنواع التسهيلات تتطلب ظروف خاصة وتقدم لمجموعة محدودة من العملاء.

4- يوجد أثر معنوي وعلاقة عكسية بين كل من تركيز المنح حسب القطاع الاقتصادي وحسب أصناف العملاء مع نسبة كفاية رأس المال وهذا يقودنا إلى أن البنوك كلما زادت من عمليات المنح لأي قطاع من القطاعات الاقتصادية أو أي نوع من أنواع العملاء تنقص معه نسبة رأس المال التنظيمي مقابل المخاطر أي أن البنوك لا تزيد من نسبة التحوط من أي مخاطر محتملة جراء عمليات المنح، ومن الممكن أن يعزى ذلك لكون البنوك خلال فترة الدراسة قد ركزت النسب الأكبر من عمليات المنح لقطاعات معينة كالقطاعات التجاري والصناعي وعملاء معينين كالشركات الكبرى وذلك نظراً لضخامة أعمالها وانخفاض احتمالات التعثر لديها كونها تحظى بتصنيف ائتماني عالي لدى البنوك، وأيضاً يمكن أن يكون ذلك لأن التسهيلات كانت تقدم من الودائع أكثر من حقوق الملكية.

5- لم يوجد أي أثر معنوي لتركيز المنح حسب القطاع الاقتصادي وأصناف العملاء ونوع التسهيل على نسبة الفرق بين الأصول والالتزامات الحساسة لسعر الفائدة إلى إجمالي الأصول أي أن التركيز الائتماني لا يؤثر بشكل مباشر على قيمة الفجوة الناتجة عن تغير أسعار الفائدة لدى البنوك عينة الدراسة.

6- يوجد أثر وعلاقة طردية قوية للتركز في محفظة التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وأصناف العملاء ونوع التسهيل على نسبة التعثر لدى البنوك والتي قيست بنسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة (غير المنتجة) إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية، ويرى الباحث أن هذا الأمر غير مستغرب خصوصاً في فترة الدراسة كونها فترة عدم استقرار حيث كانت نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة بزيادة مستمر وإن التركيز في المنح على جميع المستويات كان أحد أسباب هذا التعثر.

7- يوجد أثر وعلاقة طردية بين تركيز المنح حسب أصناف العملاء ونسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض وهذا يعزى إلى تأثير العملاء موضوع التركيز بشكل كبير خلال سنوات الأزمة وتعثر الكثير منهم وعدم قدرتهم على سداد الالتزامات المترتبة عليهم إلى البنوك، ما دفع البنوك إلى زيادة التحوط أثناء احتساب المخصص بناء على تعليمات بازل وحسب معيار IFRS9 عن طريق إعادة تصنيف العديد من العملاء والتعرضات الخاصة بهم بناء على أدائهم الائتماني السابق.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، توصي الدراسة المصرفيين وأصحاب القرار المصرفي ما يلي:

1. زيادة التنوع في محفظة التسهيلات الائتمانية على مستوى أصناف العملاء وإعادة النظر بشكل مستمر في هذه الأصناف من حيث العمل على زيادتها والوصول إلى عملاء جدد بما يخدم المحفظة وعمليات المنح بنحو أفضل.
2. زيادة التنوع في محفظة التسهيلات الائتمانية على مستوى أنواع التسهيلات والتوجه لتسويق الأنواع الأقل طلباً من قبل العملاء ما يحقق التوازن والتنوع المناسب بين جميع الأنواع ويقلل من الخطر على المحفظة.
3. توجيه بعض الاهتمام للقطاعات الاقتصادية المهمشة ائتمانياً وتخصيص نسبة أكبر من التسهيلات لها ضمن شروط وضمانات مناسبة لكي تعود للنهوض وتلعب دورها في انماء الاقتصادي الوطني ومن أهمها القطاع الزراعي الذي يعد النواة الرئيسية في تحقيق الاكتفاء الذاتي لأي بلد إضافة إلى تأمينه لبعض المواد الأولية للقطاعات الأخرى.

4. القيام بإعادة تقييم التصنيفات الائتمانية للعملاء وتحليل التسهيلات الائتمانية بناءً على العوامل الاقتصادية بشكل مستمر ودائم وبصورة تتناسب مع التقلبات في المخاطر، مثال ذلك تخفيض نسبة المنح لأصناف العملاء أو للقطاعات التي تؤثر على نسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي القروض.

5. الاستمرار بالالتزام بالأحكام والقرارات والحدود المقررة من قبل مصرف سورية المركزي بما يخص نسب التوظيفات المسموحة للعميل والأطراف المرتبطة به.

6. رفع مستويات الحوكمة للبنوك والافصاح عن السياسات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية.

أما فيما يخص الباحثين المستقبليين فإن أهم توصيات الدراسة كانت:

1. مقارنة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية لقطاعات محددة وبديلها من البدائل الإسلامية.

2. دراسة متغيرات ضابطة أخرى على مستوى الدراسة تتعلق بعوامل خاصة بالدولة مثل مستويات التضخم والنواتج القومي المحلي.

3. دراسة متغيرات ضابطة أخرى على مستوى الدراسة تتعلق بعوامل خاصة بالبنوك مثل عمر البنك، وهيكل الملكية، والحوكمة.

4. دراسة متغيرات أخرى تتعلق بسياسات منح التسهيل مثل مخاطر السوق.

5. تطبيق الدراسة على دول وبيئات أخرى ومقارنتها مع النتائج للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية.

المحددات

تتلخص أهم محددات الدراسة فيما يلي:

1. عدم توافر الدراسات التي شملت كافة المتغيرات المستخدمة لقياس المخاطر معا بشكل شمولي،

مما يحد من القدرة على المقارنة مع الأدبيات السابقة.

2. عدم توافر الدراسات الكافية في البيئة السورية التي لبنوكها خصوصية نتيجة لتبعات الأزمة

الداخلية التي غيرت خصائص البنوك في الدولة.

المراجع

المراجع العربية

أ) الكتب

- 1- اسماعيل، عصام. (2021). مخاطر التركيز الائتماني في المؤسسات المالية والمصرفية. إصدارات صندوق النقد العربي. كتيب عدد (12).
- 2- الصائغ، نبيل ذنون. (2018). كتاب الائتمان المصرفي. دار الكتب العلمية.
- 3- عفانة، محمد كمال. (2016). كتاب إدارة الائتمان المصرفي. دار اليازوري العلمية.

ب) المجلات والنشرات

- 1- بن سليم، محسن. (2016). الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقارنة السيولة المعرضة للخطر. مجلة الاقتصاد والمالية.
- 2- بوسنة، رميصاء، & مصيطفى، عبد اللطيف. (2015). أثر التقيد بكفاية رأس المال على الحد من القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة لعينة من البنوك العربية خلال الفترة 2006-2010. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 8(2).
- 3- بوعبدلي، أحلام، & عمان، أحمد. (2016). قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات "DEA" دراسة حالة لبنك الخليج الجزائر AGB للفترة 2010-2015. مجلة رؤية اقتصادية، 6(2)، 313-328.
- 4- حسين، أكرم محمد، & شويش، أبرار عبد الحسين. (2019). دور الإدارة المصرفية الرشيدة في ضمان مخاطر الائتمان المصرفي. مجلة العلوم القانونية، 34(5)، 462-492.

- 5- شاهين، ع. ا. ش.، عبد الحميد احمد شاهين، عمران، & رجب محمد عمران احمد. (2019). القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعيار IFRS 9. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 4(2)، 109-156.
- 6- الشكرجي، اعتصام جابر، & العامري، محمد علي أبراهيم. (2013). إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 8(23).
- 7- الطائي، سجي فتحي محمد يونس. "أثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على بنك الاسكان الاردني والبنك الاردني الكويتي". تنمية الرافدين: جامعة الموصل - كلية الإدارة والاقتصاد مج35، ع114 (2013): 87 - 104. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/624983>
- 8- علي، غذوان (2015) بعنوان " أثر تركيز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 31 - العدد الثاني - 119 - 146.
- 9- لحسين عبد القادر، & الجوزي جميلة. (2017). حدود التحوط ضد مخاطر السوق باستخدام أدوات الهندسة المالية-مدخل تحليلي للفترة 2009-2013. مجلة الاقتصاد الجديد، 8(1)، 165-184.
- 10- المملوك، أنس. (2020). أثر مخاطر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف دارسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الخاصة في سورية. مجلة جامعة تشرين. العموم الاقتصادية والقانونية المجلد (64) العدد (1). 589 - 608.
- 11- الهنيني، إيمان أحمد. (2020). تأثير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للعملاء على قرارات الائتمان المصرفي. معارف، 15(2)، 67-93.
- 12- يوسف محمود، غادة عباس، & صبا قبرصلي. (2013). دور الائتمان المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية. -Tishreen University Journal- Economic and Legal Sciences Series ,35(3).

ت) الأبحاث والرسائل غير المنشورة

- 1- الاء الامين المهدي حاج، & محمد. (2020). مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها على الاداء المالي بالبنوك (بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي). جامعة وادي النيل.
- 2- أياد طاهر محمد، & احمد طالب حميد. (2020). تأثير المخاطر الائتمانية على التسهيلات الائتمانية النقدية والتعهدية.
- 3- بابكر، صفاء تاج السر الطيب، & مشرف-نور الهدى محمددين عبد الرحمن. (2012). مخاطر التشغيل وأثرها في كفاية رأس المال بالمصارف التجارية (Doctoral dissertation, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).
- 4- بدارين، & لؤي. (2019). العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية.
- 5- البواردي، عبد الرحمن، & العليمات، نوفان. (2015). دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر المالية المرتبطة بسياسة تنويع الاستثمار: دراسة ميدانية.
- 6- جوخدار، أ.مى. (2021). التنويع في التسهيلات الائتمانية وأثره في ربحية المصارف ومخاطرها الائتمانية (دراسة تطبيقية على المصارف السورية التقليدية الخاصة). رسالة ماجستير. المعهد العالي لإدارة الأعمال.
- 7- الحريث، أ. محمد علي عبود مجيد، جامعة حلب، حزوري، د. حسن أحمد اسماعيل، & جامعة حلب. (2018). مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية).
- 8- حمبلي، سليمة، زودة، & عمار. (2015). تفعيل إستراتيجية التمويل التآجيري لتطوير صيغ التمويل في الجزائر. جامعة أم البواقي.
- 9- حمزة، الحسين العباس الحسين، & مصطفى نجم البشاري. (2012). دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي (Doctoral Dissertation)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- 10- الخطيب، منال. (2004). تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
- 11- داودي، & بوسنة. (2013). إدارة المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل. جامعة أم البواقي.
- 12- قايدى خميسي. (2015). دور المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق-دراسة تحليلية للفترة 2009-2013.
- 13- القضاة، علي، & الحمدان، ناصر. (2013). أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية.
- 14- محمد الغرايبة، ديمة درادكة، & ولاء الباش. (2015). أثر التنوع في محافظ القروض على عائد البنوك-دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية.
- 15- مقابلة، س.، سهيل، هيلات، & محمود. (2018). دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 19(1)، 99-1.
- 16- ولجي، كوثر، عبابسة، & نور الدين. (2014). عمليات البنوك المختلفة.

المراجع الأجنبية

- 1) ALFARAJ, F. K., & HAMOURI, Q. (2021). The Impact of Credit Concentration on Firm Performance: An Empirical Study of Jordanian Commercial Banks. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(6), 769-778.
- 2) Al-Jafari, M. K., & Alchami, M. (2014). Determinants of Bank Profitability: Evidence from Syria. Journal of Applied Finance & Banking.
- 3) Archarya, S. S., Singh, S., & Sagar, V. (2002). Sustainable agriculture, poverty and food security: agenda for Asian economies, Vols. 1 and 2. Sustainable agriculture, poverty and food security: agenda for Asian economies, Vols. 1 and 2.

- 4) Bandyopadhyay (2010): "Understanding the Effect of Concentration Risk in the Banks' Credit Portfolio: Indian Cases", NIBM working Paper.
- 5) Behr, A., Kamp, A., Memmel, C., & Pfingsten, A. (2007). Diversification and the banks' risk-return-characteristics: Evidence from loan portfolios of German banks.
- 6) Bessis, J. (2011). Risk management in banking. John Wiley & Sons.
- 7) Bolarinwa, S. T., & Obembe, O. B. (2017). Concentration– profitability nexus: new approach from causality. *Studies in Microeconomics*, 5(1), 84–98. <https://doi.org/10.1177/2321022217695993>
- 8) Bonti, G, M Kalkbrener, C Lotz and G Stahl (2006): "Credit risk concentrations under stress", *Journal of Credit Risk*
- 9) Chen Yibing, Wei Xianhua, Zhang Lingling (2013). A New Measurement of Sectoral Concentration of Credit Portfolios. *International Conference on Information Technology and Quantitative Management (ITQM2013)*. 17 (2013) PP. 1231–1240.
- 10) Chen, Y., Wei, X., Zhang, L., & Shi, Y. (2013). Sectoral diversification and the banks' return and risk: Evidence from Chinese listed commercial banks. *Procedia Computer Science*, 18, 1737-1746.
- 11) Chockalingam, A., Dabadghao, S., & Soetekouw, R. (2018). Strategic risk, banks, and Basel III: estimating economic capital requirements. *The Journal of Risk Finance*.
- 12) Duellmann, K (2006): "Measuring business sector concentration by an infection model", *Deutsche Bundesbank Discussion Paper*
- 13) Duellmann, K and N Masschelein (2006): "Sector concentration risk in loan portfolios and economic capital", *Deutsche Bundesbank Discussion Paper and National Bank of Belgium Working Paper*
- 14) Fiordelisi, F., Soana, M. G., & Schwizer, P. (2013). The determinants of reputational risk in the banking sector. *Journal of Banking & Finance*, 37(5), 1359-1371.
- 15) Jiang, L., Levine, R., & Lin, C. (2017). Does competition affect bank risk? (No. w23080). National bureau of economic research.
- 16) KUMBIRAI, M., & Webb, R. (2010). Financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa., *African Review of Economics and Finance*.

- 17) Lotto, J. (2016). Efficiency of capital adequacy requirements in reducing Risk-Taking behavior of Tanzanian commercial banks.
- 18) Markowitz, H. (1952). The utility of wealth. Journal of political Economy, 60(2), 151-158.
- 19) Morgan, D.P. and K. Samolyk (2003), Geographic Diversification in Banking and Its Implications for Bank Portfolio Choice and Performance, the paper was presented at the BIS Workshop "Banking and Financial Stability", PP. 1-30 March 2003.
- 20) Rose, Peter S and Hudgins, Sylvia C. Bank Management and Financial Services . Ninth edition, 2013. McGraw-Hill /Irwin Publishing. (BKM). PP.515-516.
- 21) Sleimi, M. (2020). Effects of risk management practices on banks' performance: An empirical study of the Jordanian banks. Management Science Letters, 10(2), 489-496.
- 22) Tishreen University Journal-Economic and Legal Sciences Series.(3)35.
- 23) Valvonis V. (2007) The measurement and control of the risk of the credit concentration. Ekonomika 77, 94–113.

المواقع الالكترونية

- 1- موقع سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.gov.sy
- 2- موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy
- 3- موقع مصرف سورية المركزي www.cb.gov.sy